



المناضل-ة

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)

نحور الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 09 ديسمبر 2024

قائرون الإيخبراب :

تفاهم ضد الطبقة العاملة ظاهره تخصص

• قضية الصحراء
الغربية
نهاية مسار طويل

• فرع فاس للجمعية الوطنية
لحملة الشهادات المعطيين بالمغرب
(حوار)

• تقديم لينين لكاتب نيكولاي بوخارين
«الإمبريالية والاقتصاد العالمي»

• الإمبريالية المتغيرة

• برلمان الملك
والرأسماليين

• رأس المال البشري،
أو وجه الرأسمالية البشع

• النقابات العمالية من
الوطنية الصدمية إلى الجامعة
الشعبية

• أيتها العاملة، أيها العامل الزراعيين، هذه بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية
من مخاطر مبيدات الآفات:



النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلم M جان وسيمون لاكلوتور Jean et Simone Lacouture

قسم أول



تقديم: لا شك ان الإهمال البالغ الذي صار اليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردّي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبيها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيه البيير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزءها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبيها السياسي، بإيقاف المنية جهود الفقيه شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمر ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرنولوجيا.

سبعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل-ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المکتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الالة الأخيرة. نواصل بمد القارئ/ة بتناول صحفي للحركة العمالية المغربية ورد فصلا ضمن كتاب «المغرب أمام امتحان» للصحفيين جان وسيمون لاكلوتور Jean Lacouture الصادر في العام 1958 عن دار نشر Seuil بباريس. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة و لحفز الاهتمام .

تترأى للمسافر الوافد على الدار البيضاء من الرباط عمارة ضخمة على يساره، إنها دار النقابات، مقر الاتحاد المغربي للشغل. وفي طابقه التاسع، ذي المكاتب الفسيحة و بالغة الأناقة، على منوال مكاتب «الرؤساء الكبار»، يعمل قادة الحركة العمالية؛ يمكنهم، كلما رفعوا رؤوسهم من ملفاتهم، أن يروا تحتهم مشهدا رائعا إلى اليسار، ميناء الدار البيضاء، حواجز الموج، أرصفة، أحواض رسو السفن، رقع مائية، ورافعات، مستعمرة نمل عملاقة؛ وإلى اليمين، منطقة الصخور السوداء، مصافي السكر، مصافي الزيت، عشرات المصانع بمدخنها. سيكون من الصعب تخيل لوحة أبلغ تعبيراً لممثلي البروليتاريا المغربية، وصور أكثر وضوحاً للتطور الاقتصادي الهائل الذي شهده المغرب على مدى نصف القرن الماضي. هل هو وقع بلاغة هذه البانوراما؟ في كل الأحوال، يبدو أنهم يدركون بجلاء، ليس فقط قوة بل أيضا عملية تشكيل الصناعة التي ولدت منها حركتهم والتي يواجونها.

>> يستجيب العمل النقابي دائما أيا كان البلد المعني، لضرورة تاريخية <<، كم صرح بذلك المحجوب بن الصديق، الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل في محاضرة ألقاها في مايو 195 «مركز التكوين بالشبين Chènes قرب الرباط (1). «قبل الحماية، لم تكن هذه الظروف قائمة في المغرب. وحتى لو استطاعت بعض العقول أن

لم يكن بالإمكان عرض المشكلة بنحو أكثر قوة، وينبغي الأ يُطلب من مناضل وطني عامل أن يكون أكثر حذراً في تقييماته التاريخية.

وكان تكوين البروليتاريا المغربية، التي يجعل الاتحاد المغربي للشغل من نفسه معبرا عنها، موضوع دراسة جماعية كبرى نشرت سنة 1951 تحت إشراف روبري مونتاني Robert Montagne

(2)، لكنها اقتضت عمليا على العنوانين 1 و 2 من الترسيم الذي اقترحها المحجوب بن الصديق، أي على الجانب السلبي للعملية - انهيار البنيات الريفية، والتجمع غير العضوي في ضواحي المدن الكبرى لكتلة زراعية جائعة ومقتلعة من جذورها. واتخذ مصطلح «البلترة» معناه الأصلي المتمثل في التجريد من الشخصية والاستلاب - وهو ما أطلق عليه جيرمين تيلون Germaine Tillon بشكل لا يُنسى «خلق متشردين» (3). فبعد أن حُرِم ليس من الأرض بقدر ما حُرِم من إطاره الاجتماعي التقليدي، من أسس و«مفاتيح» هذه الحضارة الريفية والشاعرية والدينية، من توازن زراعي قائم على العشرة العائلية والمقايضة والأخوة، حاول الشعب المنفعل بشدة التمسك بالمدن الكبيرة أي بالأجور الصناعية.

وهكذا فإن المصنع، في البداية، وزحف الاستعمار، وحركة الأفكار والتبادلات الاقتصادية التي أثارها تغلغل الطريق في البوادي، ونقدية



قانون الإضراب : تفاهم ضد الطبقة العاملة ظاهره تخاصم

تُجَدُّ الدولة وتُكَّد عبر حكومة الواجهة لتسريع تمرير قانون المنع العملي للإضراب العمالي من مؤسسات الديمقراطية الزائفة، بعد أن ظفرت بموافقة القيادات النقابية في اتفاق 30 أبريل 2022: حيث قبلت هذه الأخيرة إخراج قانون الإضراب، وجرى تأكيد ذلك باتفاق أبريل 2024.

لم يكن موقف القيادات النقابية مجرد موافقة مبدئية على أمر عام، بل كانت على بينة تامة بنوع قانون الإضراب التي تسعى الدولة إلى ختمه بطابع المنظمات النقابية. فمشروع القانون الذي صادق عليه مجلس وزراء منذ العام 2016، وقد دمَّج كل مقترحات منظمة أرباب العمل، وزاد عليها وزايد، تم أحيل على البرلمان، إنما هو ترسانة شاملة لكل صنوف القيود والشروط التي ستجعل الإضراب العمالي فعلاً شبه مستحيل، وبلا مفعول متى أمكن.

وكانت أولى الخطوات نحو فوز الدولة بموافقة البيروقراطيات النقابية ما جاء في بنية تامة بنوع قانون العام 2019، الممتد إلى 2021، بشأن «التشاور حول القانون التنظيمي للإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه في البرلمان». وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاق 26 أبريل 2011 لم يشر بتاتا إلى تقنين الإضراب إذ كان السابق مغايرا، وميزان القوى مهيئا للنظام في عز «حراك 10 فبراير» من ذلك العام المجدد. وما نحن إلا زياه اليوم من إذراق القيادات البيروقراطية دموع «عدم التزام الحكومة بالتوافق في إطار الحوار الاجتماعي»، وسير الأمور نحو خاتمة الإصدار في الجريدة الرسمية، وسط تلميحات الوزير المعني بشأن «استعداده لاستقبال النقابات مرة أخرى بخصوص مشروع قانون الإضراب»، ليس سوى توجيها لعملية بدأت منذ أكثر من 20 سنة، مع مشروع ما يسمى «حكومة اليوسفي» لتقنين الإضراب. وهي عملية شاركت فيها أطراف جعلها اليوم في الجبهة التي شكلتها الكدش. وفي 27 نوفمبر الجاري «للدفاع عن حق الإضراب»، أطراف كان لكل منها مبرورعا لمنع الإضراب العمالي، ما يفضح نفاقها اليوم ويسائل نواياها الحقيقية، ويكشف حدود هذه الجبهة.

تجد الطبقة العاملة المغربية اليوم نفسها بوجه جبهة مكونة من أرباب العمل ودولتهم، وأحزاب برجوازية تدعي كذبا مناصرتها لحقوق الشغيلة، وبيروقراطية نقابية اصطفت بالكامل إلى جانب الدولة لتسهيل هجمات ليس الإلغاء العملي لحرية الإضراب غير تمهيد لطريق القادم منها. الطبقة العاملة مهددة بفقد البسير العميتي من حرية نقابية، بعد عجزها عن كسر قيود عبرت عقود، من قبيل الفصل 288 من القانون الجنائي وظهر 1938 حول التسخير، الموروثين عن الاستعمار، والمادة الخامسة من مرسوم 1958 الذي يعاقب الموظفين المضربين. وهي قيود أعطت الدولة بشأنها وعودا منذ «الاتفاق الاجتماعي» للعام 2003: المراجعة في ما يخص الفصل 288 والإلغاء في ما يخص الآخرين. وجسدت هذه الوجود بتصعيد غائرتها عن الحريات النقابية بقانون الإضراب، وفي جنبها قانون النقابات الذي سيزيد التصفيق على التنظيم النقابي في القاعدة ويعمق دمج القيادات النقابية وتدجينها ضمن آلية تدبير الجانب العمالي من المسألة الاجتماعية المتناقضة والمرشحة للمزيد من التفجيرية.

وويل اندفجارا يحرق طاقة الفتح الكئيمة، مثلما جرى بقطاع التعليم السنة الفارطة، وانتفاض شغيلة الزراعة يسهل سوس يوم 25 نوفمبر، تظل أدوات نضال الطبقة العاملة، وهي نقابية أساسا، عاجزة حاليا عن صد هجوم قانون الإضراب بفعل عاملين رئيسيين:

- تفكير قوتها وتسف قدرتها على التنظيم بفعل تعميم هشاشة التشغيل منذ إصدار مدونة الشغل التي شرعت أشكال العمل المؤقت، وبفعل القمع الممنهج لأجنحة التنظيم لاسيما بالقطاع الخاص.

- الخط السائد داخل النقابات العمالية، النافس سلفا لعملة وجود التنظيم العمالي، والقائم على «الشراكة الاجتماعية» أي مسارية الدولة في تديرها للعلاقة بالطبقه العاملة: تمرير الهجمات، كان آخر أمثلتها الأشد صداما مع حل بتقاعد الموظفين، وما عرف بنظام الماسي في قطاع التعليم.

وليس ما يجري اليوم تحت عنوان مناهضة قانون الإضراب غير تأكيد لهذا الضعف، وما يلازمه من أمراض. إذ تأسست جبهة الكدش بعد 7 أشهر من تأسيس جبهة أول، أقيمت بابها مفتوحا، وتنظيم هذه بعض التحركات ضد قانون الإضراب. ولم تبادر الجبهة الجديدة، رغم ضغط إجراءات التمرير بالبرلمان، إلى أي برنامج نضالي. لا بل قررت كدش تنظيم وقفات بانفراد يومين، أحدهما 15 ديسمبر) هو ذات اليوم الذي عدت فيه الجبهة الأولى إلى مسيرة وطنية بالرباط لنفس غاية مناهضة قانون الإضراب. هذا علما أن مجلس الكدش الوطني (24 نوفمبر 2024) وضع الإضراب العام ضمن البرنامج النضالي المرتقب، مرفقا بصيغة تفويت «صلاحيه توقيتته للمكتب التنفيذي».

لا يمكن فعلا أن يوقف هجوم الإجهاز على حرية الإضراب غير إضراب عام، عمالي وشعبي. بيد أن الكدش وحدها لم تعد قادرة حتى على تنفيذ «إضرابها العام» الجزئي، الذي يتبدل فكرة الإضراب العام والى من مصداقيتها من كثرة التلاعب بها. إذ أضاع هذا الإضراب العمالي الكثير من مقدراته النضالية بفعل عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، وإن الهامش الذي باتت فيه اليوم نقابته في التعليم (فيلقها الأكبر تاريخيا) بعد حراك 2023 أضعف دليل.

أما ما دعت إليه قيادة الاتحاد المغربي للشغل في بيانها يوم 18 أكتوبر من «تكتل القوى الحية بلادنا» من أحزاب سياسية وحركة نقابية وجمعيات حقوقية ومجتمع مدني... لوقف محاولة الترخيب على حق الإضراب» فقد بقى حبرا على ورق، على غرار جمل «نضالية» متواترة في بيانات القيادة.

لم تدافع الحركة النقابية المغربية يوما عن حرية النقابية بإضراب خاص له مطلب دقيق، ما خلا الإضراب الذي منته الاتحاد المغربي للشغل يوم 5 يونيو 1958 ضد مرسوم 8 فبراير 1958 المعاقب للموظف المضرب. وإن بقاء هذا المرسوم، رغم وعود متكررة بالغاءه، وعدم إسقاط النصوص القانونية الأخرى القامعة للحريات النقابية بنضال إضرابي، لهو أبلغ تعبير، من جهة عن البون النشاع بين الاتحاد العمالي قبل 65 سنة وما بات عليه اليوم، ومن جهة عن حجم المهام على طريق بناء حركة نقابية مكافئة تعيد الوصل بالمقدرة النضالية لسنوات البداية.

ويدل السياق الراهن، ومجمل سلوك القيادات النقابية، أن الدعوات إلى النضال، بما فيه الإضراب العام، مجرد كلام مضطرب، ومناوشة باردة في الأحوال، سبَّطيلها أدنى التفتاة من الدولة «للعودة إلى طوالة الحوار»، وسيكون أيضا من نتائج هذه اللاتفتاة تجميد جبهة الكدش. كما حصل للجبهة الاجتماعية المستكملة خمس سنوات بعد شهر.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

كل ما تقوم به القيادات النقابية تظاهر بمعارضة قانون قامع لا يمكن لأي عامل أو عاملة أن يشكر عليه القيادات النقابية، لأنه سيضع مزيدا من القيود في أيدي الشغيلة وأرجلهم لتفعل بهم البرجوازية ما تشاء مما سيرفع أرباحها. وهذا التظاهر كلام بيانات، وهو تحركات «باردة» في آخر لحظة ضد هجوم اتضحت شرارسته قبل أكثر من عشرين سنة. هذا كله لتسجيل موقف معارض قولاً، فيما هو مسابر فعلاً. إننا إخراج برصي إلى الإيهاء بوجود مواجهة، هي غير قائمة في الواقع. وسيختتم هذا الإخراج بالاحتجاج العظيم داخل مجلس المستشارين، وحتي بالانسحاب من جلساته، وطوى الملف، وبدأ مسلسل زج الشغيلة، وأولهم المتظلمون في تنسيقات، في السجون بممر خرر مقتضيات قانون الإضراب.

هكذا هو الأمر، وهل من ساذج ينظر أن تعلن القيادات تأييدا صريحا لقانون قمعى وقد سبق على كل حال أن تصرفت على نفس النحو المتظاهر بالاعتراض في ما يخص ما سمي «إصلاح تقاعد الموظفين» الذي تجرعت شغيلة تقاعد المارة.

ستدخل الحركة النقابية مع قانون المنع العملي للإضراب عهدا جديدا، وسعتيوش وضعها صعبا مع سيفتح من أجل القانون من باب عرض لهجمات سبق للبيروقراطيات النقابية أن وافقت على بعضها (في اتفاق 30 أبريل 2022: الهشاشة في مدونة الشغل ونسف ما تبقى من مكاسب التقاعد)، ونسايرو بلا شك الباقي: قانون النقابات وزحف الخومصة، ومجل السياسية النيوليبرالية المعادية للطبقة العاملة وعمامة المقيورين/ات.

قد يحتاج الأمر وقتا وجهودا جبارة، لكن لا مناص من انتشال الحركة النقابية المغربية من المستنقع الذي أوصلتها إليه البيروقراطيات النقابية، وذلك بالتصدي لمواطن الضعف ذات السبب الموضوعي منها والذاتي أيضا، أنفة الذكن:

أولا: جهود تنظيم الشغيلة الذين تدفعهم شدة الاستغلال وسفاوة ظروف العمل وانهار القدرة الشرائية إلى البحث عن سبل للمقاومة، ولا أدل على هذا من حراك العيتم وانتفاض شغيلة الزراعة المقيورين، رجلا وراءه 25 فبراير بسوس، والذكي أعظم.

ثانيا: الدفاع عن علة وجود النقابة بما هي أداة نضال عمالي ضد البرجوازية ودولتها، لا «شراكة اجتماعية»، ولا اندماج مع الدولة: استقلال طيني للذود عن حقوق الشغيلة ومكاسبهم، بطرق تنظيم ونضال ديمقراطية حتى النهاية.

خارج هذا الخيار، المفعم بحظوظ النجاح إن كُرس له الجهود الجماعية للأوفياء لمصلحة الشغيلة الطبقة، إن تسير طبقتنا سوى إلى مزيد من التردى الاجتماعي والاستعداد السياسي.

هذا منظورنا، ورفعا رايته، جريدة المناضل-ة. منذ عقدين، وسنبقى رافعيتها حتى النصر أو الموت تحتها. وفي الآن تتجه جهودنا لمساندة أي خطوة عملية ضد قانون منع الإضراب، أيا كان الجهة الداعية إلى طالما كانت موجهة للقواعد النقابية: مع القاعدة النقابية فداعا عن وجود النقابة المهتد بقانون الإضراب.



النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

تتمة الصفحة 20

التبادلات الريفية، وسحر المدن - كل عوامل الخلل هذه قد سببت البلمرة السلبية. لكنها سيأخذ بالتدرج وجها أكثر إيجابية، وهو تحويل سكان الريف إلى شغيلة، ونقل الأفراد من الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية. وعندما نُشر كتاب «ميلاد البروليتاريا المغربية» في عام 1951، كان الطور البئء من هذا التطور قد بدأ بالفعل.

وكانت العلامة الحاسمة هي أن عمال المناجم في خريبكة وجردة، وعمال الصخور السوداء، لم يعودوا يعملون «موسميا»، ولم يعودوا يأتون إلى المصنع للعمل لبضعة أسابيع ليكسبوا ما يكفهم للعيش في الأشهر الثلاثة التالية، لم بقوا ليكسبوا ما يكفهم للعيش، وليكون لهم الحق في الحصول على أجورهم العادية، لقد أصبحوا عمالا. وقد حدث هذا التطور تدريجيا في فترة حرب 1939-1945، ولا يزال جاريا جزئيا. وفي هذا الوقت لم يعد مصطلح «زوفري» (العمال الذي تحول من جلابة إلى لباس العمل الأزرق) مصطلحا تحقيريا وأصبح تدريجيا أمانة على الارتقاء الاجتماعي. وكان مراقبون جديون قد لاحظوا بالفعل منذ عدة سنوات استيقاظ بعض «الوعي الطبقي» بين العمال الصناعيين المغاربة، وفي عام 1937 انضم أول عمال المناجم المغاربة إلى منظمة نقابية.

ولكن قبل تتبع سريع لتاريخ الحركة العمالية في المغرب، قد يكون من المفيد أن نتساءل لماذا كان خط تطور الحركة النقابية يميل باستمرار إلى الاندماج مع خط الحركة الوطنية. هناك سببان لذلك، من بين أسباب أخرى.

لم يتم تقديم العمل النقابي بشكل سليم للعمال المغاربة كآلية مهني، ووسيلة للدفاع الاجتماعي، في الأيام الأولى لتشكيل الطبقة العاملة؛ بل تمت الساموسة عليه لفترة طويلة بحيث انتهى به الأمر إلى الظهور كخربة يجب الظفر بها من بين أمور أخرى. وقد أضفى عليه ذلك هبة وقوة متفجرة في آن واحد...

وقبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أن بنية الاقتصاد المغربي، كما هو الحال في جميع الاقتصادات الاستعمارية، كانت تعني أن مفهوم ربح العمل والمشغل اندمج عمليا مع مفهوم الأجنبي والمستعمر، حيث كان الأوروبيون يحتكرون نوعا ما المؤسسة الصناعية. وهكذا اندمج الصراع الطبقي عمليا مع الصراع الوطني، مطلب الأجور مع مطلب الحرية: كان الخصم أو المحاور واحدا.

مدرسة الكنفدرالية العامة للشغل C. G. T

كان الاعتراف بحق المغاربة في تكوين النقابات العمالية من المطالب الوطنية الأولى: فقد خصص له أحد بنود «خطة الإصلاح» لسنة 1934. ولكن عندما تم الاعتراف بإمكانية تشكيل نقابات عمالية في الإمبراطورية الشريفة بموجب ظهير سبتمبر 1936، كان الأمر يتعلق فقط بالعمال والمستخدمين الأوروبيين. ومع ذلك فقد بادرت الكنفدرالية العامة للشغل CGT إلى استقطاب أعضاء مغاربة خاصة في المناجم، وكان أكثر من ألف منهم قد انضموا عندما اندلعت الإضرابات التي صاحبها أحداث عنف في مناجم الفوسفاط بخريبكة في نهاية سنة 1937. وانتهزت سلطات الحماية الفرصة لمنع المغاربة رسميا من الانضمام إلى النقابات، وهددت المخالفين بأشد العقوبات في ظهير يونيو 1938.

غير أن هذا الظهير لم يطبق قط بشكل جدي، إلا في ظل نظام فيشي Vichy، حيث تم حظر جميع أشكال النشاط النقابي. وعندما تمكنت الكنفدرالية العامة للشغل في عام 1943 من تشكيل فرع محلي هو الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية (U. G. S. C. M.) بهيئة وموارد كبيرة، انتعشت عضوية المغاربة أكثر فأكثر، حيث تم تشجيعهم من الدوائر العليا، واعتبر الجنرال إيريك لابون Eirik Labonne أن من شأن العمل النقابي، على الصعيد العمالي، كما هو الحال بالنسبة للإنتاجية على الصعيد المآلك، أن يبعد المغاربة إن لم يكن عن الزعنة الوطنية، فعلى الأقل عن الحركات التقليدية والانضالية. وكان أثناء زيارته للمصانع، ينادي على العمال المغاربة بلهجة جذابة: «إ جي.سي.تي... إلى جي.سي.تي!»

كان القادة الوطنيون، الذين قد أسسوا لتوهم حزب الاستقلال في يناير 1944، على وعي تام بهذا «التهديد» ويتأثير كوادر الكنفدرالية العامة العام للشغل، الذين كانوا كلهم تقريبا شيوعيين، على الجماهير التي سيجندونها. وفي ندوة منظمة بباريس في 29 مارس 1955(4)، صاغ عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان آنذاك متخصصا في القضايا النقابية داخل الحزب، المشكلة التي واجهته ورفاقه سنة 1946 على النحو التالي: «كقادة للحركة الوطنية، طرحنا على أنفسنا السؤال التالي: هل يجب أن نسحق للعمال المغاربة بالانضمام إلى الكنفدرالية العامة للشغل. والدفاع إلى حد ما عن مصالحهم الأكثر حيوية، وعن أجورهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية؟ جلي أن المخاطرة كانت هائلة، بالنظر إلى التأثير الذي بات للكنفدرالية العامة للشغل والتكوين الذي تمنحه. لقد اتخذنا موقفا سلبيا وأصدرنا أمرا

بقلم Jean وسيمون لكاوتور Jean et Simone Lacouture

إلى جميع العمال بعدم الانضمام إلى الكنفدرالية العامة للشغل. ". يتابع عبد الرحيم بوعبيد، «ولكن في عام 1948 أدركنا أن هذا الموقف السلبى قد فشل تماما»(5).

وكان المناضلون الذين اتبعوا نصيحتنا مستائين... لذلك اتخذنا القرار بالانضمام بكثافة إلى الكنفدرالية العامة للشغل، وبدء المعركة داخلها. وقد أتت هذه الواقعية التكتيكية أكفها من اختراق المنظمة النقابية ذات الميول الشيوعية بشكل فعال، بحيث أنه بعد أقل من ثلاث سنوات، ورغم جهود الإدارة لمنع سيطرة الوطنيين على الحركة العمالية، أصبحت تحت سيطرة حزب الاستقلال، باستثناء خريبكة، حيث كانت الإضرابات في ربيع 1948، لا تزال عمالا شيوعيا. ولم يكن هذا الظفر بالأمر الهين: ففي ذلك الوقت، كان عدد أعضاء النقابات العمالية المغاربة يقدر بحوالي 80 0 عضو. وعندما أجرين تحقيقا صحفيا من المركز المنحني في جردة في يونيو 1948، بمناسبة المذبحة ضد اليهود التي ابتدعت في ظروف غامضة جدا (كانت الحرب في فلسطين قد اندلعت لتتو على أية حال)، كان بإمكاننا أن نرى أن التنظيم النقابي كان تحت سيطرة الوطنيين. وكان مما له دلالة أن الطبيب بن بوعزة، الزعيم العمالي المحلي الرئيسي، الذي قطع شوطا طويلا منذ ذلك الحين، وأصبح نائبا للأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، قد غادر الحزب الشيوعي لينضم إلى حزب الاستقلال، مما رجح الكفة لصالحه داخل جامعة عمال باطن الأرض. وفي العام التالي، وفي خطاب ألقاه السلطان سيدي محمد في أبريل 1949، قدم دعمه المرموق لجهود حزب الاستقلال في الوسط العمالي. كانت الحركة الوطنية المغربية، مهما كانت أصولها البرجوازية، قد غزت الحركة النقابية. ولم يبق سوى الحصول على الاعتراف الرسمي.

هوامش

1. جريدة الاستقلال، 25 مايو 1957.

2. "Naissance du prolétariat marocain", Cahiers de l'AFrique et de l'Asie, Peyronnet, Paris, 1951.

3. Minuit, l'Algérie en 1957.

4. "Secrétariat social d'outre-mer".

5. في غضون ذلك، حقق الاتحاد العام للنقابات الكنفدرالية نتائج باهرة ونجح في رفع الأجور ثلاث مرات (45% سنة 1945، 25% سنة 1946، 10% سنة 1947) (انظر أبير عياش).



تقديم لينين لكتاب نيكولاي بوخارين «الإمبريالية والاقتصاد العالمي»

تتمة الصفحة 17

الإنتاج، وقدرة مميزة على التركيز. إنه قوة قامت حتى الآن بخطوات كبيرة بشكل مميز، على طريق التركيز، لدرجة صارت معها يضع مئات من المليارديرة والمليونيرة يتحكمون بمصر العالم كله تقريبا.

واضطر كاوتسكي للاعتراف بذلك. وقد اعترف به به في وقت مبكر يعود إلى عام 1909 في عمل مميز «الطريق إلى السلطة» استخلص فيه للمرة الأخيرة له كماركسي، استنتاجات دقيقة. وإذ كان من المستحيل لهذا السبب، الحلم ببساطة وفجاجة وبصورة مباشرة، بالعودة إلى الوراء، من الإمبريالية إلى رأسمالية «سلمية» أفليس ممكنا منح هذه الأحلام الرجوازية الصغيرة في جوهرها مظهر التأمل البريء، بما فوق الإمبريالية Ultra Imperialism «السلمية»؟ وإذا كانت تسمية ما فوق الإمبريالية تُطلق على اتحاد عالمي لإمبرياليات قومية (أو بصورة أدق مؤطرة بإطار دولة) «تكون قادرة» على إلغاء أكثر النزاعات إبلاما وإزعاجا وبشاعة، كما هو الحال بالنسبة للحروب وا اضطرابات السياسية... إلخ، وهو ما يخشاه الرجوازي الصغير كثيرا، فلماذا إذن لا تخفي هذه النزاعات من الحقبة الراه للإمبريالية، وهي الحقبة التي حلت للتور، والتي تفقا الأعين بما تحفل به من كل أنواع النزاعات والكوارث؟ ولماذا لا تتحول إلى تلك الأحلام البرينة بمرحلة «فوق الإمبريالية»، سلميا نسبيا، وخالية نسبيا من النزاعات، وغير كارثية نسبيا؟ لماذا لا تزيح هذه الجهات المهمات «القاسية» التي فرضتها حقبة الإمبريالية التي تحكم الآن في أوروبا؟ وعضوا عن الحلم بإمكانية انتهاء هذه الحقبة قريبا، وبإمكانية أن تلحقها حقبة فوق إمبريالية «سالمية»، نسبيا، لا تستنزف تكتيكات يمثل هذه الحقبة، لماذا لم يحدث هذا التحول فعلا؟



نيكولاي بوخارين

إن كاوتسكي يقول، بصورة مباشرة، إن «طورا جديدا للرأسمالية كهذا، يعني (فوق إمبريالية) هو طور قابل للتصور مهما تكن الظروف. أما حين يتعلق الأمر بإمكانية نشوء هذا الطور وتحققه، فليس لدينا ما يكفي من المعطيات لإجابة على هذا السؤال» (نبو زابت، 30 نيسان (أبريل)، 1915، ص 144 [1]).

ولا توجد ذرة من الماركسية في هذا التوجه نحو تجنب رؤية الإمبريالية القائمة أمامنا، والانتقال في الألام إلى حقبة «فوق إمبريالية» لا تعرف حتى ما إذا كانت قابلة للتحقق. وفي هذا المنطق يتيم القول بالماركسية من علقق الأمر بذلك «الطور الجديد من الرأسمالية» الذي يفشل مُخترعه نفسه في إمكانية تحقيقه. أما حين يتعلق الأمر بالطور القائم والراهن من الرأسمالية، فإنه لا يقدر لنا لامرأة، بل ميلا برجوازي صغيرا معروفا في الرجعية، لتخفيف التناقضات.

وقد تعلق الأمر بكاوتسكي، على وجه الخصوص، فإن افتراقه السافر عن الماركسية، لم يقده إلى رفض السياسة أو نسيانها، ولا إلى الاستهانة بالنزاعات السياسية العديدة والمتنوعة، أو بالاضطرابات والتحويلات التي تميز بشكل خاص عصر الإمبريالية، منملا مع تقديراته إلى جملة داعي للإمبريالية. لكنها أوصلته إلى يحمل «بأسلمية سلمية»، رأسمالية سلمية جعلت محلها إمبريالية غير سلمية، شرسة وكارثية. لقد

في 1909. أما الآن، وحين أصبح من

لإنتاج، وقدرة مميزة على التركيز. إنه قوة قامت حتى الآن بخطوات كبيرة بشكل مميز، على طريق التركيز، لدرجة صارت معها يضع مئات من المليارديرة والمليونيرة يتحكمون بمصر العالم كله تقريبا.

واضطر كاوتسكي للاعتراف بذلك. وقد اعترف به به في وقت مبكر يعود إلى عام 1909 في عمل مميز «الطريق إلى السلطة» استخلص فيه للمرة الأخيرة له كماركسي، استنتاجات دقيقة. وإذ كان من المستحيل لهذا السبب، الحلم ببساطة وفجاجة وبصورة مباشرة، بالعودة إلى الوراء، من الإمبريالية إلى رأسمالية «سلمية» أفليس ممكنا منح هذه الأحلام الرجوازية الصغيرة في جوهرها مظهر التأمل البريء، بما فوق الإمبريالية Ultra Imperialism «السلمية»؟ وإذا كانت تسمية ما فوق الإمبريالية تُطلق على اتحاد عالمي لإمبرياليات قومية (أو بصورة أدق مؤطرة بإطار دولة) «تكون قادرة» على إلغاء أكثر النزاعات إبلاما وإزعاجا وبشاعة، كما هو الحال بالنسبة للحروب وا اضطرابات السياسية... إلخ، وهو ما يخشاه الرجوازي الصغير كثيرا، فلماذا إذن لا تخفي هذه النزاعات من الحقبة الراه للإمبريالية، وهي الحقبة التي حلت للتور، والتي تفقا الأعين بما تحفل به من كل أنواع النزاعات والكوارث؟ ولماذا لا تتحول إلى تلك الأحلام البرينة بمرحلة «فوق الإمبريالية»، سلميا نسبيا، وخالية نسبيا من النزاعات، وغير كارثية نسبيا؟ لماذا لا تزيح هذه الجهات المهمات «القاسية» التي فرضتها حقبة الإمبريالية التي تحكم الآن في أوروبا؟ وعضوا عن الحلم بإمكانية انتهاء هذه الحقبة قريبا، وبإمكانية أن تلحقها حقبة فوق إمبريالية «سالمية»، نسبيا، لا تستنزف تكتيكات يمثل هذه الحقبة، لماذا لم يحدث هذا التحول فعلا؟

نيكولاي بوخارين

إن كاوتسكي يقول، بصورة مباشرة، إن «طورا جديدا للرأسمالية كهذا، يعني (فوق إمبريالية) هو طور قابل للتصور مهما تكن الظروف. أما حين يتعلق الأمر بإمكانية نشوء هذا الطور وتحققه، فليس لدينا ما يكفي من المعطيات لإجابة على هذا السؤال» (نبو زابت، 30 نيسان (أبريل)، 1915، ص 144 [1]).

ولا توجد ذرة من الماركسية في هذا التوجه نحو تجنب رؤية الإمبريالية القائمة أمامنا، والانتقال في الألام إلى حقبة «فوق إمبريالية» لا تعرف حتى ما إذا كانت قابلة للتحقق. وفي هذا المنطق يتيم القول بالماركسية من علقق الأمر بذلك «الطور الجديد من الرأسمالية» الذي يفشل مُخترعه نفسه في إمكانية تحقيقه. أما حين يتعلق الأمر بالطور القائم والراهن من الرأسمالية، فإنه لا يقدر لنا لامرأة، بل ميلا برجوازي صغيرا معروفا في الرجعية، لتخفيف التناقضات.

وقد تعلق الأمر بكاوتسكي، على وجه الخصوص، فإن افتراقه السافر عن الماركسية، لم يقده إلى رفض السياسة أو نسيانها، ولا إلى الاستهانة بالنزاعات السياسية العديدة والمتنوعة، أو بالاضطرابات والتحويلات التي تميز بشكل خاص عصر الإمبريالية، منملا مع تقديراته إلى جملة داعي للإمبريالية. لكنها أوصلته إلى يحمل «بأسلمية سلمية»، رأسمالية سلمية جعلت محلها إمبريالية غير سلمية، شرسة وكارثية. لقد

في 1909. أما الآن، وحين أصبح من

برلمان الملك والرأسماليين

في 25 يوليوز 2024 انتهت السنة التشريعية -2023- 2024، التي اختتمت النصف الأول من الولاية التشريعية الحادية عشرة -2021- 2026. ألقى رئيسا غرفتي البرلمان (النواب والمستشارين) خطابا لجرد حصيلة تلك السنة التشريعية.



بقلم، انزبار

لخدمة الرأسماليين وخداع الكادحين، وقد وصفه عبد الحق حيسان، عندما كان مستشارا باسم الكونغرافية الديمقراطية للشغل داخل مجلس المستشارين، وصفا بليغا، بقول: «سيكون ممثلو أرباب العمل أكثر، هؤلاء الذين منحهم دستور 2011 فريقا من ثمانية أعضاء. كما نجح أرباب العمل في الانتخابات الجماعية، وأكد سترداد نسبتهم في مجلس المستشارين. وأكد سيدافعون عن مصالحهم في هذه المؤسسة التشريعية». أما موقع ممثلي الطبقة العاملة فقد عبر عنه حيسان بقول: «وتجربتي الخاصة داخل المجلس كنت ألاحظ كيف أن من يتكلم باسم الطبقة العاملة في هذه المؤسسة يبدو وكأنه قادم من كوكب آخر».

السواد الأعظم لمحتلى مقاعد البرلمان ملكيون وممثلون للرأسماليين، وأقلية قليلة معارضة لكنها تطالب بملكية من طينة أخرى: ملكية أقل تسلط سياسيا واقتصاديا، تُطلق عليها ملكية برلمانية. لا وجود لممثلي الشعب المدافعين عن ديمقراطية ناجزة وكاملة حيث الشعب يختار شكل الحكم الذي يريد، وليس الذي فرض عليها فرضا.

برلمان رهن الإجارة

في يناير 2024 احتفل البرلمان المغربي بذكرى الستين لتأسيسه، وتفتت الرسالة الملكية وممثلو الاستبداد ومثقفوه بمنجزات هذه المؤسسة، وعلى رأسها توسيع صلاحياتها، أو بتعبير رشيد الطالبي العلمي في خطاب اختتام السنة التشريعية -2023- 2024: «وانه لمن الطبيعي أن يكون المجلس في قلب هذه الدنبايميات الوطنية مُضططعا بمسؤولياته، ممارسا لاختصاصاته الدستورية». هذه الذكرى التي جرى تطويقها بوقلة ملكية خُذت الإطام الذي لا يجب أن يتعداه عمل البرلمان. وهو ما عبرت عنه كلمة رشيد الطالبي العلمي، بقول: «لقد شكلت هذه الرسالة الملكية السامية خريطة طريق، ومرجعنا نستلهم منه في تجويد أعمالنا...».

الملك إذن هو مصدر التشريع الأساسي وليس البرلمان، وهذا الأخير محكوم، بحكم قوة الواقع والقانون، بالامتثال لأوامر الملك الخادم لمصلحة الرأسماليين، الذين يشكل هو ذاته أفنهم وأقواهم. ولا يتبقى للبرلمان سوى تنفيذ إرادة الملك تلك، وهو لا تضمنت بصريح العبارة كلمة النعم ميارة: «فكما أكد جلاله الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية التي نختتمها اليوم، يبقى دور البرلمان كبيرا في تنزيل المشاريع وا لإحلات الكبرى».

في تخليد الذكرى الستين لتأسيس البرلمان، لم يخجل أحد الأكاديميين من ملح تخلي المؤسسة البرلمانية عن صلاحياتها التشريعية لصالح المؤسسة التنفيذية (حكومة الواجهة)، وهو مناقض كليا لأرية ديمقراطية حتى تلك التي نافع عليها ممثلو الرجوازية الأوائل المدافعون عن فصل السلط، أما ممثلو الرجوازية الحاليين فإنهم لا يتورعون عن الغني

التتمة صفحة 04



« النعم ميارة من يرأس غرفتي البرلمان؟

للشغاليين بالمغرب»، فقد تناول موضوع «الحوار الاجتماعي» من زاوية كونه «رافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني»، أما عبارة «النهوض بأوضاع الشغيلة»، فليست إلا فئات زيادات تقايش بها الدولة الهجوم على مكاسب تاريخية جائرة، وضمنها ما ضقته ميارة في كلمته: «تعديلات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية».

« رشيد الطالبي العلمي

يرأس الطالبي العلمي غرفة مجلس النواب، وقد سبق له أن ترأس فترة من رئاسة هذا المجلس في الولاية التشريعية -2011- 2016. قيادي في حزب التجمع الوطني للأحرار وكان رئيسا لفريقه النيابي داخل مجلس النواب (2009). هذا الحزب الذي أسس في أكتوبر 1978 من طرف صهر الحسن الثاني، أحمد عصمان، ومذاك كان هذا الحزب دوما أداة «تدخّل الدولة في الحياة السياسية، أي في لعبة برلمانية مصنوعة ومتحكم بها، ولصنع حكومة واجهة لتنفيذ سياسة تقررها الدائرة القريبة من الملك».

الطالبي العلمي، ليس كميارة مجرد ممثل سياسي لأرباب العمل، بل هو رأسمالي وخبير دولي لدى الكولتات والأرباب المقرضة، أدار وأسس عدة شركات استثمارية بكل من الدار البيضاء وطوان. وفيه مجتمع صفات السياسي الرأسمالي والملكلي.

وبدوره أفردت كلمته متشعبا كبيرا للثناء على المؤسسة الملكية ودورها في توفير مثلى الشروط لازدهار طبقة الرأسماليين متحدنا عن «المُنجز الإنمائي... الذي تحقّقه بلاندا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزّه الله، وتجسيدا لرويته الحصرية».

أردف الطالبي العلمي أيضا مكاسب الرأسماليين (ما تحقق من تقدم اقتصادي وتجهيزات أساسية ومشاريع مهيكلة)، بالحدث عن الفئات الموجّه لتسكين آلام الكادحين- ات (الإعمال الناجع والفعال الذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور». وكونه كانيا عاما لمنظمة عمالية/ الاتحاد العام

يرأس النعم ميارة غرفة مجلس المستشارين. انتُخب إلى مجلس المستشارين منذ 2009 باسم الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب. إنه عضو بارز في حزب الاستقلال وفي نفس الوقت الكاتب العام للحزب الذي انتخبه هذه النقابة التي لم يتورّع موقعها على الإنترنت عن نعتها ب «الذراع النقابي لحزب الاسقلال»، وقيل أن يكون كاتبها العام كان كاتبا إقليميا للجامعة الوطنية لموظفي وأعاون الجماعات المحلية بإقليم العيون.

هكذا إذا بل إن يُمَثّل النعم ميارة من انتخبوه من «الغُمَال والعاملات» داخل مجلس المستشارين، أصبح «ذراعا» لحزب برجوازي ملكي داخل إحدى مؤسسات واجهة الاستبداد. وليس عبثا أن يكون مُستَهَلّ خطابه في ختام السنة التشريعية كالتالي: «وخير ما أستهل به كلمتي في هذا المقام، هو تقديم أسس آيات الولاء وأصدق عبارات الإخلاص للسيدة العالمة بالله، جلاله الملك محمد السادس حفظه الله...»، وفي نفس الوقت أعرب عن ارتياحه وسعادته من تحقق من منجزات لصالح الرأسماليين: «ما تحقق بلاندا المباركة من مكاسبات ثمينة ومنجزات قيّمة رصمت المسيرة التنموية المتواصلة على جميع الأصعدة تحت القيادة المتبصرة لصاحب جلالته الملك محمد السادس...»؛ «تحسين مناخ الأعمال وتعاطفون مع القطاعين الصغير والمتوسط جدا - الذين يتعاطفون مع كل تعكير عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، وفي أي مكان آخر، رؤوس الأموال المالية القومية المفردة، تتعاطفون مع الديمقراطية طالما تظل وعدا من وعود حفائهم، ويتعاطفون مع حق تقرير المصير للشعوب»، ولكن ليس لتلك الشعوب التابعة التي تتشرف بانتماثلها إلى بلد الشخص المتعاطف. وباختصار فإن هذا واحد من منوعات الاتفاق الكثيرة، التي تسود أيامنا.

أما الطبقة العاملة ومجمل فقراء البلد فقد نثر ميارة جُمُلا عن الفئات المسمى «حماية اجتماعية»: «مشروع قانون رقم 21.24 بسن أحكام خاصة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور». وكونه كانيا عاما لمنظمة عمالية/ الاتحاد العام

كانون الأول/ ديسمبر 1915

[1] هذا المقطع مأخوذ من مقالة كاوتسكي (خطوات نحو عراجه النظر) نيو زابت، رقم 5، 1915.



تقديم لينين لكتاب نيكولاي بوخارين «الإمبريالية والاقتصاد العالمي»



عشر وبداية القرن العشرين تقريبا، قاد التبادل السعوي إلى تدويل للعلاقات الاقتصادية وإلى تدويل لرأس المال مصحوبا بزيادة هائلة في الإنتاج الكبير. وكان هذا التدويل من الضخامة بحيث شجع الاحتكار يحل محل المنافسة الحرة. ولم تعد الأنماط السائدة مؤسسات تتنافس بحرية داخل القطر وعبر العلاقات بين الأقطار، بل تحالفات احتكارية لأرباب العمل والتروستات. وغدا الحاكم النموذجي للعالم هو رأس المال المالي. وهو قوة مرنة ومتحركة بشكل مميز، متداخلة في الوطن وعالميا وبشكل مميز، وذات تجرد مميز عن الفردانية وافتراق عن العمليات المباشرة

نسبيا، حافلة بتغيرات خطيرة، وبكوارث وصراعات. حقبة لم تعد تبدلي للجماهير الكادحة كوعب ليست له نهاية، بل كنهاية مليئة بالربح. ومن الأهمية بمكان تذكر حقيقة أن هذا التغيير لم ينتج إلا عن التطور والنمو والاستمرارية المباشرة، في الميول الأساسية الراسخة للأرستقراطية والإنتاج السلعي عموما. إن نمو التبادل السعوي، ونمو الإنتاج الكبير، هي ميول أساسية ملحوظة على مدى قرون في أرجاء العالم كله. ففي مرحلة محددة من نمو الإنتاج الكبير، وبالتحديد، في المرحلة التي تم الوصول إليها عند نهاية القرن التاسع

والبطبع حتى في تلك الحقبة تقريبا في الفترة بين 1871-1914، فإن الرأسمالية «الأسلمية» خلقت ظروف حياة كانت أبعد ما تكون عن السلمية، سواء بالمعنى العسكري أو بالمعنى الطبقي العام. ولم تكن هذه الحقبة بالنسبة لتسعة أعشار السكان في البلدان المتقدمة، والنسبة لعشرات الملايين من سكان المستعمرات والبلدان المتخلفة، حقبة «سلام» على الإطلاق، بل كانت حقبة اضطراب وتعديب ورعب. زاد من وطأتها جميعا أنها بلد وكانها بلا نهاية. لكن تلك الحقبة ولت إلى غير رجعة. وحلت في أعقابها أخرى جديدة، أكثر عنفا

أهمية العلمية لمؤلف ن. أ. بوخارين، تكمن، بصورة خاصة، في كونه قام بتحليل الحقائق الأساسية للاقتصاد العالمي المتعلقة بالإمبريالية ككل، وكمرحلة محددة في نمو الرأسمالية الأعلى تطورا. لقد كان ثمة في الماضي، حقبة شهدت وجود «رأسمالية سلمية» نسبية، وذلك حين استطاعت هذه الرأسمالية قهر الإقطاع في أوروبا المتقدمة، وكانت في وضع يسمح لها بالتطور بصورة منسجمة نسبية، وبالاشتراك «سلميا» في مناطق شاسعة من أراض غير محتلة، وبناء مجتمع المنتجين المشاركين الأحرار محلها.



برلمان الملك والرأسماليين

بقلم، انزار

وأكثر ديمقراطية محل البرلمان، يظل استعمال هذا الأخير مهمة الثوريين-ات الآتية، إعدادا لليوم الذي سيتمكن فيه الشعب (الطبقة العاملة وبقراء البوياد والمدن) من بناء مؤسسات طبقية بديلة.

بالنسبة لإرث ماركس في هذا الموضوع فهو واضح، أثبتته التاريخ عمليا ونظريا: «المخرج من البرلمانية ليس بطبيعة الحال في إلغاء المؤسسات التمثيلية والمبدأ الانتخابي، بل في تحويل المؤسسات التمثيلية من ندوات للثورة إلى مؤسسات «عاملة». فقد سبق لعبد الواحد الراضي أن أورد في كتابه «المغرب الاجتماعي، التوافق... إلخ» سموما أيديولوجية لإفساد وعي الطبقة العاملة وبقراء الشعب. ففي سلاح لنزع سلاح الشعب وجعله يثق في من يستغله ويقمعه، وهي أدوات لقصاف أذهان «عمال فقراء لوعي فقرهم»، على حد تعبير الشهيد عبد الله موانصير، وجعلهم محكومين الارتباط بدولة الرأسماليين وممثلها السياسي الحالي: الملكية.

لا يدافع الماركسيون عن إلغاء الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، بل عن تمثيلية مناقضة كليا وجوهرا للبرلمانية البرجوازية. يدافع الماركسيون الثوريون عن مؤسسات يتوجب فيها على من انتخبهم الشعب أن يعملوا هم أنفسهم، أن ينفذوا قوانينهم بأنفسهم، أن يتحققوا بأنفسهم من نتائج العملية، أن يقدموا الحساب مباشرة لناخبهم، وأن يكونوا قابلين للعرل إذا ما نقضوا ما انتخبهم الشعب من أجله.

ممثلون للشعب حقيقة، وليس محتالون يتقاضون من المالية العمومية «رشاوي» تسمى تعويضات، وتبلغ أرقامها فلكية: خصص مجلس النواب 511.090.000 درهم لدعم المهام، وتخص الدعم والمساندة لتوفير كل الوسائل والتجهيزات الضرورية لقيام المجلس بمهامه.

على ممثلي الشعب ألا يتقاضوا أكثر من راتب عامل مأجور مؤهل، وهو تقليد افتتحته كومونة باريس (أول دولة عمالية في التاريخ): «ومن فوق إلى أسفل، ابتداء من أعضاء الكومونة، كان يتعين أداء الخدمة العامة لقاء أجره تساوي أجره عاملاً.»

تحتاج هذه الديمقراطية إلى قوة طبقية قادرة على تحقيقها. فالأحزاب الممثلة للبرجوازية المستاءة من احتكار الملكية للسلطة وفرض الارتفاع الاقتصادي، أقصى ما تمنهها هو توافق مع الملكية من أجل مؤسسات بصلحية واسعة (حكومة وبرلمان) واقتصاد لا تتدخل فيه الملكية مستقوية بموقعها السياسي.

الطبقة العاملة مدعومة بكادحي-ات القرى والمدن هي القوة الطبقيّة الوحيدة القادرة، ليس فقط على انتزاع الديمقراطية والوحدة السياسية، ولكن أيضا على إزالة كل أساس لاستبداد: أي الرأسمالية، وتدميرها مجرد واجبه، أو بالأحرى لذلك السبب، فإن مؤسسة البرلمان تعطي الانطباع بوجود حياة سياسية حقيقية في البلد، ما يسهم في خداع الكادحين-ات. لذلك، وما دام ليس بالإمكان حاليا إحلال مؤسسات أكثر شعبية

ليس هذا إلا صدى دائما لأسطورة توافق الملكية وقوى الشعب الحية التي طالما كررتها أحزاب الحركة الوطنية منذ ثلاثينيات القرن الماضي حتى الآن، وسطا عليه رشيد الطالبي العلمي يقول: «... الإصلاحات الكبرى في المغرب، كما يؤكد ذلك التاريخ، أنجزت دوما بالتوافق والإشراك والتنافس الشريف، وليس بالتقاط». لكن في الواقع هو توافق لم يُنتج سوى تكريس الاستبداد وتعزيز اقتصاد الرأسماليين وإفقار الغالبية العظمى من الشعب.

تشكل كل هذه الأساطير (التلاحم الوطني، التماسك الاجتماعي، التوافق... إلخ) سموما أيديولوجية لإفساد وعي الطبقة العاملة وبقراء الشعب. ففي سلاح لنزع سلاح الشعب وجعله يثق في من يستغله ويقمعه، وهي أدوات لقصاف أذهان «عمال فقراء لوعي فقرهم»، على حد تعبير الشهيد عبد الله موانصير، وجعلهم محكومين الارتباط بدولة الرأسماليين وممثلها السياسي الحالي: الملكية.

ما يحتاجه عمال-ات المغرب وكادحوه-اته هو الوعي العميق باستعصاء حل التناقض القائم بينهم-هن وبين الرأسماليين والاستبداد الذي يحكم باسمهم. هو بأن مؤسسة البرلمان ليست لخدمة مصالحهم-هن، بل لخدمة مصالح الرأسماليين، وعلى أبعد تقدير، وتبصير كارل ماركس، مؤسسة دورها هو «البت مرة كل ثلاث أو ست سنوات في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة المسيطرة يجب أن يمثل ويقمع الشعب في البرلمان»، أعضاء الطبقة المسيطرة هؤلاء الذين يظنون بازدهاء واحتقار إلى من ترسلهم الطبقة العاملة لتمثيلها في البرلمان، أو كما قال عنهم عبد الحق حيسان: «إن من يتكلم باسم الطبقة العاملة في هذه المؤسسة يبدو وكأنه قادم من كوكب آخر.»

من أجل الديمقراطية كاملة وناجزة يظل البرلمان حتى في أكثر الدول ديمقراطية (ديمقراطية برجوازية) ساحة لتنافس وتدابح أحزاب نفس الطبقة البرجوازية لاقتسام وإعادة اقتسام غنيمة المعبأة داخله وداخل الدواوين الوزارية وغيرها من مناصب، مع «بقاء أسس النظام البرجوازي هي هي»، كما قال لينين عن ذلك بحق في كتاب «الدولة والثورة».

لكن نقد «البرلمانية» لا يعني رفض استعمالها، ليس للكذب على الكادحين-ات بأن العمل داخلها سيسجن بالتدريج أوضاعهم-هن داخل نفس المجتمع أو بأن مراكمة الإصلاحات بالتدريج سيلغي نظام الاستغلال برمته. يستعمل الثوريون البرلمان منصة للتخريض، لأن أنظار الشعب تنظر معلقة به، ولأنه يشكك وجهة الاستبداد وإحدى آليات حكمه. ورغم أنه مجرد واجبه، أو بالأحرى لذلك السبب، فإن مؤسسة البرلمان تعطي الانطباع بوجود حياة سياسية حقيقية في البلد، ما يسهم في خداع الكادحين-ات. لذلك، وما دام ليس بالإمكان حاليا إحلال مؤسسات أكثر شعبية

تتمة الصفحة 03

بعدم الفصل ذلك: إذ قال الطالبي العلمي عن ذلك مسميا إياه «تعاونًا وتكاملًا بين السلط»، وأسماه النعم مباراة «مسلسل التعاون والتنسيق». استنار الجهاز التنفيذي بالتشريع أمر أقره مجلس المستشارين ذاته في تقريره له تحت عنوان «ربع قرن من الإنتاج التشريعي يقول: «إن الإنتاج التشريعي للبرلمان معطى بنبوي مرتبط بالمؤسسة البرلمانية ككل، في علاقتها بالجهاز الحكومي، وليس مرتبط بأي غرفة من الغرفتين، خصوصا إذا استحضرتنا أنه لا يتم استكمال العملية التشريعية لمقررات القوانين إلا إذا أبدت الحكومة الموافقة المسبقة عليها، رغم أن الدستور لا يشترط ذلك.»

حرص على استقرار اجتماعي عماد إضاء أرباع الرأسماليين

في ديسمبر 2019 أصدر بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن «الثروة الإجمالية ما بين 1999 و2023»، ويحمل عنوانا فرعيا: «الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف». دافع التقرير عن فكرة «محدودية مؤشر الناتج الداخلي الخام» الذي «لا يعتمد كوحدة للقياس سوى على التدفقات النقدية»، وأورد «مقاربة جديدة» تنتقل من «منطق التدفق إلى منطق المخزون»، مقاربة تعتمد على «عناصر جديدة، كالقيم (التماسك الاجتماعي، الثقة... إلخ)».

ركز التقرير بشدة على ما يشكل أهم مؤهل للمغرب: «استقرار سياسي في سياق إقليمي مضطرب». وبالنسبة للتقرير يحتاج هذا «الرأسمال الامادي» المتمثل في «الاستقرار» إلى دعمه عن طريق... تحسين المشاركة السياسية، وأقره للأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والمجتمع المدني مهمة الإسهام في تعزيز هذا الرأسمال والمساهمة في التنمية، وكذا من أجل أفضل توزيع للثروة الوطنية.»

ورد هذا الإصرار على «التماسك الاجتماعي» في الكلمة الختامية لرئيس مجلس النواب: «إن التحديات التي نعمل على رفعها، والرهانات التي نريد تحقيقها، والأوراش الكبرى الجاري تنفيذها والمتوجهة إلى المستقبل، تتطلب مزيدا من التماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني في إطار الاختلاف...».

أما خطاب الملك أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة (أكتوبر 2024) المخصص حصرا لتطورات «قضية الصحراء»، وكانت فكرة «التلاحم الوطني والتماسك الاجتماعي»، اسمنت ذلك الخطاب: «إن ما حققناه من مكاسب، على درب طي هذا الملف، وما تعرفه أقاليم الجنوبية من تنمية اقتصادية واجتماعية، كان بفضل تضامن جميع المغاربة، وتضافر جهودهم، في سبيل ترسيخ الوحدة الوطنية والترايبية.»



قضية الصحراء الغربية نهاية مسار طويل

بقلم: حسن أبناي

يحتمل أن تعطى عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعد فوزه الانتخابي يوم 06 نوفمبر 2024 دفعا أقوى لمنعطف بدأ بقرار اعترافه بسيادة المغرب على الصحراء في 10 ديسمبر 2020. وستتمخض عنه تحولات متسارعة سيكون وقعها على ملف الصحراء الغربية حاسما من الناحية القانونية والدبلوماسية والاقتصادية.

قرار مجلس الأمن أكتوبر 2024

صدر قرار مجلس الأمن كما العادة في أكتوبر 2024، ومدد لبعثة المينورسو عاما إضافيا. لم يحمل القرار أي جديد لكن عكست جلسة نقاشه ميزان القوى الحالي والتغيرات الحاصلة في قضية الصحراء الغربية.

قد تستمر قضية الصحراء الغربية بشكل اخر، وقد تنبعث في سياق آخر وبمطلب وصيغ تنظيمية ما. ونعتقد أن ذلك رهين بجملة ظروفه بدءا بردة فعل جبهة البوليساريو السياسي بوجه الوضع الحالي الذي عرضنا أهم خصائصه.

المصادر:

الجمعة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو)... إلى أين؟

<https://web.archive.org/web/20130116050633/http://www.almounadil-a.info/article2594.html>

<https://web.archive.org/web/20130226042652/http://almounadil-a.info/article2722.html>

(2)- الصحراء الغربية: الديمقراطية بين قمع المستبدين والاعتدال
16/04/2013

وحده الحل الديمقراطي سيهيئ مأساة شعوب المنطقة
<https://web.archive.org/web/20130227153254/http://almounadil-a.info/article488.html>

(4)-
<https://www.youtube.com/watch?v=gMvAKN4XHFE&t=19s>

(5)- البوليساريو في مؤتمرها السادس عشر: نهاية مرحلة ومستقبل مجهول
<https://www.almounadil.a.info/archives/11838>

نهاية مسار طويل؟

مسار قضية الصحراء الغربية، الذي انطلق بالكفاح المسلح، واجتاز مرحلة وقف إطلاق النار تحضيريا لتنظيم استفتاء تقرير المصير، بعدها فترة المفاوضات السياسية المفضية إلى حل سياسي توافقي باتفاق الطرفين، هذا المسار الطويل على مشارف نهايته.

إن التطورات المستمرة على أرض مدن الصحراء الغربية، وأوضاع النظام الجزائري المحشور في الزاوية يبلع نزيه جروحه، وحسم الامبرياليات لخيار إنهاء القضية في إطار السيادة المغربية، وتراجع جبهة البوليساريو واقتنادهما

ويبدو أن قرار المحكمة العليا لا يتناقض جوهريا مع الموقف الإمبريالي السالف بل، إن حكم المحكمة الأوروبية همزاز لاستمرار الإبتزاز الإمبريالي الأوروبي وتقييد النظام المغربي من أي محاولة للعب بين المتنافسين الإمبراليين بعد ضمانه للمواقف الرسمية للدول الأوروبية. إن حكم المحكمة الأوروبية سيف معلق في الهواء لكن يمكن أن يهوى على رقبة النظام المغربي، لكن دينامية التطورات ستجعل أوروبا الإمبريالية مجددا تدوس بأقدامها على قدسية قوانينها جريا وراء دينها الوحيد أي المزيد من الأرباح الاستعمارية.

ما سر تغير المواقف الإمبريالية؟

سيغطي الموقف الفرنسي الجديد زحما إضافيا لالتحاق دول أخرى لتبني موقفا مساندا للطرح المغربي، سواء في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على منوال البلدين الإمبراليين الأثنتين المستعمرين للمنطقة، لكونهما الأكثر اطلاعا على تفاصيل القضية ولهما علاقات تاريخية عميقة ببلدان المنطقة.

النظام المسؤولون والمحللون المدافعون عن المغرب الجري أن التغيرات المتتالية في مواقف الدول الإمبريالية من قضية الصحراء الغربية تعود إلى قوة النظام المغربي وحسن تدبيره للملف، وهذا فيه كثير من المبالغة وقليل من الحقيقة. فكيف لبلد تابع اقتصاديا وعسكريا وسياسيا أن يفرض على قوى كبرى سياسته؟ ماذا يملك هذا النظام من أوراق ضغط ليحجر بها تلك القوى الإمبريالية على تبني هذا الموقف أو ذاك؟

الحقيقة أن الاستراتيجية الإمبريالية في إفريقيا أمّلت خيارها بتسوية قضية الصحراء الغربية لصالح النظام المغربي، الحليف العسكري/الأممي، والاقتصادي والسياسي. استراتيجية تحكم في طقة مفصلية بين الصحراء والساحل وغرب إفريقيا وشمالها وفي نقطة محورية للمحاور البحرية الرئيسية الأطلسية والمتوسطية. إن الدول الإمبريالية الأوروبية لم تغير موقفها بسبب ضغط النظام المغربي بل لخراطتها منها في الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية المنافسة لتمدد الصين والتسلل العسكري إلى المنطقة.

علما أن النظام المغربي لا يمس خيط المصالح الصينية الاقتصادية أساسا، بل عززها بإبرام صفقات مع شركات استثمارية صينية خصوصا في قطاع أجزاء السيارت، والأمز نفسه مع روسيا الاتحادية عبر اتفاق الصيد البحري والفلاحة واستيراد القمح والنظ في عز العقوبات الغربية.

الإمبريالية المتغيرة



توخيا لصيغة غاية في التركيب: منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اتسم التوسع العالمي الأوروبي ثم الأمريكي والياباني، كما تخللته ماركسيون عديدون، بتغلغل أعمق جدا للعلاقات الرأسمالية في المناطق المحتلة، وبهيمنة مباشرة أكثر للشركات الرأسمالية القائمة في البلدان المهيمنة، أي «الكارتلات»

و«التروستات» في زمن لينين، والشركات متعددة الجنسيات والبنوك اليوم.

إنها خصائص النظام الإمبريالي الرئيسية، ولو أنها تحورت جذريا عدة مرات في القرن ونصف القرن الماضي. إذن ما هي خصوصية إمبريالية اليوم؟ إننا نشهد الآن،

أولاً، فهم لينين الإمبريالية (على غرار ماركسي آخرين في عصره) على واقع اقتصادي أساسا. والاستعمار والنزعة العسكرية خاضعان في تحليله لذلك الواقع الاقتصادي.

ثانياً- أدرك لينين عدم تجانس مختلف الإمبرياليات، وهذا عنصر غالبا ما جرت الاستهانة به. فعلى معزولة مثل كوبا وكوريا الشمالية، أصبحت كل الدول الآن رأسمالية أساسا. وهكذا يمكن ويجب تحليل

اتخذت الإمبريالية، منذ 24 فبراير 2022 يوم غزو روسيا أوكرانيا، مظهرا مغايرا. ليست هذه مرة أولى، فمنذ نشأتها في أواخر القرن التاسع عشر، غيرت الإمبريالية مرات شكلها على نحو كبير.

حدثت تحولات كبيرة عقب الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى بموازة صعود العولمة النيوليبرالية القوي في الثمانينات، لتفضي إلى «العولمة المفرطة» السائدة تقريبا من 1995 إلى 2008. وفي كل مرة، جرى وضع سمات الإمبريالية التي اعتبرها الماركسيون مركزية موضع تساؤل. وها هو ذا الأمر يحدث الآن مجددا.

أدت كل حقبة من تطورات الإمبريالية إلى ظهور نقاشات سياسية حاسمة وانقسامات داخل اليسار: حول «النزعة الدفاعية» مقابل «النزعة الانهزامية» في أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم في أثناء الحرب العالمية الثانية، وحول الموقف تجاه حروب التحرر الوطني إبان الحرب الباردة، وبشأن إعادة صياغة مفهوم الإمبريالية وقد باتت «إمبراطورية» في حقبة العولمة النيوليبرالية.

وثمة اليوم، مع الحرب في أوكرانيا، نقاشات حول العقوبات ضد روسيا، وإرسال أسلحة إلى أوكرانيا، والمواقف المتخذة من توسع الناتو (الآن وسابقا). كما توجد قضايا مماثلة محتملة تلوح في الأفق حول صراع الصين وتايوان.

لن أسعى إلى معالجة كل هذه القضايا في هذا التمهيد. وسأترك معظم الأسئلة المحددة حول روسيا وصين لمحاضرات الثلاث الأخرى: بيار روسيه Pierre Rousee عن نهوض الصين، وحنان بيريكود Hanna Perekhodal وكاترين ساماري Catherine Samary بصدد أوكرانيا، وإيليا ماتيفيف Ilya Matveev عن روسيا. (رغم أنني لن أستطيع الامتناع عن قول أمر أو اثنين بشأن هذه المسائل).

سأركز على الأسس النظرية والتاريخية العامة. سأطرح، عبر

تناول كل مرحلة من مراحل الإمبريالية السابقة، بعض الطروحات حول خصائص تلك المراحل السابقة التي لا تزال مستمرة اليوم وتلك التي انتفت. وبما أن المحاضرات الثلاث الأخرى لن تركز على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن هذه ستولي اهتماما خاصا للإمبريالية الأمريكية والأوروبية-اللاتين لم تختفيا بالتاكيد!

نقطة رئيسية

توخيا لوضوح ما سأطرح، اسمحوا لي بعرض بعض النقاط الرئيسية.

أولاً، ماذا يقصد الماركسيون بالإمبريالية؟ الحرب والغزو سابقان للإمبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر، وللحرب الباردة، وللعولمة النيوليبرالية. حتى أن موجة التوسع العالمي الأوروبي الأولى، التي أطلقها البرتغال في القرن الخامس عشر وإسبانيا في القرن السادس عشر، سبقت الرأسمالية. وحتى غزوبريطانيا للهند وفرنسا للجزائر لا يُطابقان، رغم كونهما فعل دول رأسمالية، عددا من خصائص رئيسة للإمبريالية كما حددها الماركسيون نظريا لاحقا.

بقلم بيتر دروكر Peter Drucker*

الرأسمالية العالمية ككل. هناك تناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا، لكنها تبقى جزءا لا يتجزأ من هذا الكل.

إن هذا التحليل أساس نظري لموقف سياسي، أي سياسة مناهضة للاصطفائية، أي سياسة تُعارض كل نزعة اصطفائية. لا توجد، ضمن هذا النظام العالمي الإمبريالي، قوة عظمى «معادية للإمبريالية»، أي لا توجد قوة ظني تقاوم الدينامية الكلية للرأسمالية المعولمة. هذا يعني وجوب الإقرار بواقع الإمبريالية الروسية والصينية وأن تعارضهما بعناد، دون اعتبارهما أهون الشرور، لأنهما أساسا جزء من نفس الشر العالمي. وفي الآن ذاته، يجب أن نظل نعارض بشدة الإمبرياليات الأمريكية والأوروبية واليابانية، رافضين اعتبارها أهون الشرور-حتى على المستوى الإقليمي أو المحلي، على سبيل المثال في أوكرانيا. بعبارة أخرى، سياسة ثورية مستقلة عن كل الإمبرياليات.

أهمية تحليل لينين

بداية، اسمحوا لي بالعودة إلى المصدر. ما يعني بنظري العودة إلى لينين. رغم أن لوكسمبورغ وبوخارين وهيلفردينغ وآخرين أضافوا إسهامات هامة منذ أكثر من قرن إلى الفهم الماركسي للإمبريالية، أود أن أؤكد على أفكار رئيسية عدة لدى لينين أراها لا تزال صالحة اليوم.

أولاً، فهم لينين الإمبريالية (على غرار ماركسي آخرين في عصره) على واقع اقتصادي أساسا. والاستعمار والنزعة العسكرية خاضعان في تحليله لذلك الواقع الاقتصادي.

ثانياً- أدرك لينين عدم تجانس مختلف الإمبرياليات، وهذا عنصر غالبا ما جرت الاستهانة به. فعلى معزولة مثل كوبا وكوريا الشمالية، أصبحت كل الدول الآن رأسمالية أساسا. وهكذا يمكن ويجب تحليل



الإمبريالية المتغيرة

بقلم بيتر دروكر Peter Drucker*

تدمير الإنتاج الغذائي الوطني في بلدان عديدة تابعة بسبب العولمة الفناء النيوليبرالية، خاصة في «الفناء الخلفي» للاتحاد الأوروبي في إفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ حيث فرضت أوروبا نفسها كضئ زراعي ضخم. لم يعد بمقدور شعوب البلدان التابعة اليوم تحمّل تكاليف الغذاء في عالم محروم من الحبوب الأوكرانية. سوف يموت الناس جوعاً، فيما يدمر الاحتباس الحراري- هذه النتيجة الأخرى لاقتصاد عالمي غير عادل بشكل رهيب- الزراعة بالفعل في بلدان عدة من الجنوب.

الخطوة تخدمية

نقطة أخيرة متعلقة بتحليل لينين- وهي نقطة سياسية رئيسية. كان لينين يرى أنه كلما ظهرت مقاومة مستقلة للهيمنة الإمبريالية في بلد مسيطر عليه، تكون تلك المقاومة تقدمية وجديرة بالدعم. حول هذه النقطة، اختلف مع حجة روزا لوكسمبورغ التي مؤداها أن حركة اشتراكية ثورية دون سواها هي ما يمكن، في عصر الإمبريالية، اعتباره مستقلاً حقاً عن كل الإمبرياليات.

كان هذا رهان نقاش لينين ولوكسمبورغ بشأن الانتفاضة



قضية الصحراء الغربية نهاية مسار طويل

بقلم: حسن أباني

الصحراء الغربية. أعلن في الرباط أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وجه رسالة إلى الملك مما ورد منها أنه «يعتبر أن حاضراً ومستقبلاً الصحراء الغربية بدرجة في إطار السيادة المغربية». وأكد في الرسالة ذاتها «ثبات الموقف الفرنسي حول هذه القضية المرتبطة بالأمن القومي للمملكة»، وأن بلاده «تتعمد التحرك في انسجام مع هذا الموقف على المستويين الوطني والدولي». وأنه «بالنسبة لفرنسا، فإن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يعد الإطار الذي يجب من خلاله حل هذه القضية. وإن دعونا لمخطط الحكم الذاتي الذي تقدمه المغرب في 2007 و«واضح وثابت»، مضيفاً أن هذا المخطط «يشكل»، من الآن فصاعداً، الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي، عادل، مستدام، ومتفاوض بشأنه، طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». أعرب رئيس الجمهورية الفرنسية عن التزامه بأن «تواكب فرنسا المغرب في هذه الخطوات لفائدة السكان المحليين».

بعد يومين نشر رسالة ماكرون رسمياً، فازت شركة «إيجيس» الفرنسية للهندسة بالاشتراك مع نظيرتها «سيستر» وشركة «نوفيك» المغربية بعقد لمد خط سكك حديد للقطارات السريعة بين القنيطرة ومراكش.

بعدها قام إيمانويل ماكرون بزيارة المغرب يوم 28 أكتوبر 2024 لمدة ثلاثة أيام، جدد فيها موقفه السالف من قضية الصحراء الغربية في خطاب أمام البرلمان وكرهه في اجتماعات عديدة. طبعاً لم يغفل ماكرون أن يكون مرفقاً بفيديو من رؤساء الشركات ومدراء البنوك ووفد من الشخصيات المتنوعة لعقد صفقات مريحة بغلاف مالي يصل إلى 10 ملايين يورو، شملت قطاع البنية التحتية السكنية والاتصالات والربط الكهربائي والموانئ و«صفقات قائمة في ميدان الطيران والتسليح... إلخ، تكريساً لأوضاع التبعية التي غرسها الاستعمار الإمبريالي والتي تتجدد في سياق جديد.

محكمة العدل الأوروبية

أصدرت محكمة العدل الأوروبية يوم 04 أكتوبر 2024 قراراً نهائياً يقضي ببطلان اتفاقات تجارة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في الصحراء الغربية. واستندت المحكمة في قرارها على غياب شرط «موافقة شعب الصحراء الغربية على التنفيذ...». يبدو أن الأمر يتعارض مع قولنا إن الاستراتيجية الإمبريالية حسمت أمرها لدعم حسم الصحراء الغربية لصالح النظام المغربي حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

الانتخابية اقة التي أزيح منها لوضعها الصحي. سارت دول إمبريالية عديدة على نهج الولايات المتحدة الأمريكية بل إن بعضها انقلب من رفض ملعن حينها للقرار الأمريكي إلى نقيضه، كما حال فيدرالية ألمانيا الاتحادية التي دعمت لاجتماع مجلس الأمن لمناقشة القرار الأمريكي، وموقف الحكومة الإسبانية الرفض. أصبحت لائحة البلدان الأوروبية الملتحقة بالموقف الأمريكي مفتوحة: هولندا وألمانيا والنمسا وبولونيا والمجر والتشيك وفنلندا والدانمارك... إلخ. لكن دروة التحولات وأكثرها ثقلاً بالنظر لما سينجر عنه من مستتبعات عملية وهو موقف الحكومة الإسبانية والرئاسة الفرنسية.

إسبانيا باعتبارها المستعمر السابق للصحراء الغربية وأحد البلدان الداعمة لسكانة المخيمات وقلب الحملات الشعبية المساندة للبوليساريو، والركيزة الأساسية للدفاع عنها في المحافل الأوروبية. بعد حوالي 10 شهور من أزمة حادة بين البلدين وقطعية في العلاقات الدبلوماسية جراء الاستقبال السري لإبراهيم غالي في مستشفى إسباني. بدأت «مرحلة جديدة» من العلاقات بين البلدين في مارس 2022 برسالة بيدرو تشانسيز تعتبر «مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب عام 2007 بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف»، مؤكداً إدراكه «أهمية مسألة الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب، والجهود الجادة والموثوقة التي يبذلها المغرب، في إطار الأمم المتحدة، لإيجاد حل مقبول للطرفين». إنه تغيير جذري في الموقف التقليدي للحكومة الإسبانية التي ما فتئت تعلن التزامها الحياد وتبني «حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة». وقطعت إسبانيا الشك باليقين يوم 21 فبراير 2024 خلال زيارة رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إلى الرباط، جدد خلالها التأكيد على موقف إسبانيا الورد في البيان المشترك لأبريل 2022، الذي يعتبر المبادرة المغربية للحكم الذاتي بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية هذا الخلاف.

لكن دروة المواقف الإمبريالية ومنتهاها الأقصى عكسه الموقف الفرنسي بعد أزمة وجمود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 2022-2023 بسبب اتهامات فرنسية بتجسس الاستخبارات المغربية على هاتف إيمانويل ماكرون، بالمقابل شنت حملة منسقة للضغط على الأخير واتهامه بالتواطؤ ضد سياسة النظام المغربي لحل قضية

يغدق النظام الجزائري أموالاً طائلة لوقف الانجراف الدبلوماسي لدعم مقرر الدولة المغربية، متغافلاً أنه نتيجة تحولات بدأت منذ عقود وأن أبعادها عالمية وقارية وإقليمية. لا يدافع النظام الجزائري عن موقفه عن قضية الصحراء الغربية عن مطامح ديمقراطية، وليس دعمه للبوليساريو بدافع غايات تحررية بل مجرد غطاء لإخفاء منجم ذهب يستفيد منه قادة الجيش ومربراً لإذكاء عداء ديماغوجي ضد العدو الخارجي لتبرير سيطرة الجيش على الحياة السياسية والاقتصادية للجزائر ومواصلة خنق شعبه الذي خرج في سنة 2019 في حراك شعبي عظيم لاستكمال معركة تحرره التي بدأت الثورة الجزائرية العظيمة ولم يبلغ غايته بعد أن استعاد النظام توازنه واستعاد قبضته القمعية مؤقناً.

الإمبريالية من الابتزاز إلى دعم النظام المغربي

وظفت الإمبريالية قضية الصحراء الغربية لابتزاز النظام المغربي ونيل صفقات مريحة، مستعملة أساليباً خسيسة ومفضوحة مثل إعلانات برلمانية أو تقارير منظمات أو أذرع إعلام. وما أن تنال الواحدة من تلك الدول فرصتها يأتي الدور على الدولة الأخرى. تعرض النظام الجزائري للتلاعب ذاته، خصوصاً في العقدين الأخيرين. والمخزي سقوط النظامين في تنافس لإرضاء الإمبرياليين لكسبهم على حساب الخصم مقابل صفقات مكلفة. سبق لنا فصح خبث الإمبرياليين وسياسة نهب ثروات شعوبنا وتدندا بخضوع النظامين المغربي والجزائري المذل للأغبياء الإمبريالية(2). ويبدو حالياً أن سياق التسليح في المقدمة وقد بلغ ما ترصد له البلدان درجة مجنونة بالنظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، وبالنظر للتراتب المتأخرة في سلم مؤشرات التنمية والتطور والتي لا يمكن تداركها إلا البناء مغرب كبير ديمقراطي في خدمة شعوبه(3).

كان إعلان دولاوند ترامب في 10 ديسمبر 2020 الاعتراف بالصحراء الغربية تحت سيادة المغرب حدثاً مفصلياً. وأكادنا حينه أنه قرار يترجم استراتيجية الإمبريالية الأمريكية، وليس نزوة شخص نرقي في لحظات مغادرته كرسي السلطة. حافظت إدارة بايدن على القرار دون أن تتبعض بخطوات عملية مثل فتح قنصلية في الداخلة كما كان مقرراً. وقد يكون لتفجر قضايا عالمية خطيرة كانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والغزو الروسي لأوكرانيا وبعده العدوان الإسرائيلي على غزة، دور في ذلك خصوصاً أن القرار ارتبط بمسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي اراد بايدن أن يحرز فيه تقدماً ليكون أساس حملته



قضية الصحراء الغربية نهاية مسار طويل

بات جليا للصحراويين-ات ولشعوب المنطقة المغاربية أن تحولات جارية تزلز بثقلها على مصر قضية الصحراء الغربية وتقلب الوضع رأسا على عقب. تحولات عالمية وقارية وإقليمية ومحلية أثرت بقوة على قضية الصحراء ووضعتها على شفا تغيرات نوعية وحاسمة.

سبق لنا في مقالات سابقة رصد مسار تطورات قضية الصحراء الغربية (1)، وخلصنا إلى أنه مسار تراحي للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو)، نتيجة دينامية تغيير جذري في ميزان القوى عالميا وقاريا واقليميا. انتفت إذن الظروف التي منحت البوليساريو قوة الدفع الأولى لحظة بروزها، وخلص تحليلنا أن مسار التراجع المتسارع سيؤدي إلى هزيمة قاسية.

اهم التطورات خلال السنتين الأخيرتين

حسم النظام المغربي معركة الأرض، بإحكام سيطرته على الشريط الساحلي، ومناجم الفوسفات وخط نقله، وعلى المدن وتجمعات السكان، وأحكم الحدود مع موريتانيا. لكن أساس متانة موقف النظام المغربي في قدرته تحويل ما شكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، إلى نقطة قوة. تمددت أنوية المراكز الحضرية إلى مدن استقطبت أضعاف سكانها الأصليين، واستقر البدو الرحل وتغير نمط حياتهم، وبرزت الأنشطة الاقتصادية وشهدت الهبات التحية الطرقية والموائج والمطارات والمؤسسات العمومية التعليمية والصحية... إلخ، بشكل فاق مناطق خارج الصحراء. كما تحولت المنطقة لمركز محوري للمبادلات التجارية مع إفريقيا ومركز لإنتاج فلاحي تسويقي للخارج، وفتح البرنامج الأخير للتنمية والاستراتيجية الموعودة حول بوابة الأطلسي وأنبوب الغاز الإفريقي، الباب أمام انتظارات ضخمة لسكان الصحراء، ويات وقفها السياسي ضاغطا. استطاع النظام المغربي تنفيذ تلك الطفرة بتمويل، مصدر جزء منه المنطقة نفسها والأخر من المالية العمومية المعتمدة كعكاز إسناد الرأسمال الخاص وتوفير جميع الظروف لنمو استثماراته. برزت طبقة برجوازية صحراوية لم يعد الربيع والاستثمارات في مدن الشمال يشكل مصدر دخلها الأساس، بل أنشأت شركات استثمار بالصحراء الغربية نفسها، مثلا في المجال الفلاحي، تم توفير وتطوير أزيد من ستة آلاف هكتار، بالداخلة وبوجود، ووضعها رهن إشارة الفلاحين الشباب، من أبناء المنطقة.

بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار سنة 1991 بدأت تضاللات في مدن الصحراء الغربية تعبر عن طموحات الصحراويين-ات المدافعين-ات عن استقلال الصحراء الغربية متخذة أحيانا طابعا سياسيا وحقوقيا، أو مطالب اقتصادية واجتماعية. تراجعت هذه التضاللات وحنقت وهجها الجماهيري بتأثير من عمق التحولات المتسارعة، التي عرفتها أوضاع مدن الصحراء

ومما لا شك فيه أن ظهور فوارق اجتماعية بين القيادة السياسية وعموم النازحين-ات مقارنة بالقاد المقاتل في الصفوف الأمامية وتشكل شريحة من المتمردين منفصلة عن عموم اللاجئين-ات في أوضاع بؤس شديد تزيد من حذر وتشكيكية الناس وافتقاد القيادة للمصداقية السياسية.

النظام الجزائري يحاولات يائسة إعاقة جاذبية الانتداب

قضية الصحراء الغربية قضية النظام الجزائري

بقلم: حسن أنباري

أيضا وأحيانا خصيصا. يمكن الجزم أن قضية الصحراء الغربية بشكلها الحالي ما كانت لتوجد أو لتستمر لولا تبنيها من طرف النظام الجزائري وتمويلها السخي ماليًا وعسكريًا وديبلوماسية. لا يمكن إنكار إمكانية وجود حركة استقلال الصحراء الغربية، حتى بدون دعم النظام الجزائري، لكن طابعها ومداها ومكوناتها ما كان ليكون على ما هو عليه حاليا، بدون ذلك الدعم.

البوليساريو خارج الأرض التي تريد تحريرها، وبعيدة جغرافيا عن أغلبية الجماهير الصحراوية. إنها مرتهنة بشكل مطلق بالنظام الجزائري، يوجد مسلحو البوليساريو ومؤسساتهم ومخيمات النازحين-ات فوق الأراضي الجزائرية، والأخيرة مصدر أساسي لتمويلها وتسليحها، وهو حاميها الديبلوماسية.

يستعمل النظام الجزائري قضية الصحراء الغربية في إطار تنافس إقليمي مع النظام المغربي، إلا أن ذلك كان مزروجا في فترة ما برزعة قومية تحررية مناهضة للأظمة الملكية التابعة للإمبريالية وحليفها الصهيونية، أما ما مستبد وقاس فتك بلا رحمة بالمعارضين وخنق أنفاس الشعب.

تخبر رصيد البوليساريو المعنوي بسبب فقدانها هامش استقلالية قرارها التي كانت تحوزها إبان المواجهة العسكرية، وأضحت رهينة حسابات دبلوماسية الحليف (النظام الجزائري) وتقاهماته مع القوى الإقليمية والإمبريالية. فالصحراويون-ات في المخيمات لا يرون أفقا لمأساة دامت خمسة عقود، وقيادتهم السياسية بلا استراتيجية تخرجهم من وضع انتظار ما لن يأتي. بل تؤكد بالدليل أن تلك القيادة تبعد برعونة المكاسب تلوى الأخرى كما حصل حين قررت إغلاق معبر الكركرات سنة 2020 وما نتج عنه من خسائر استراتيجية وحرمانهم من التجنح والربح في المناطق العازلة شرق الجدار العازل بسلاح الطيران، وتحولت ثغرة الكركرات إلى معبر دولي.

يضع النظام الجزائري في مقدمة سياسته الخارجية الدفاع عن استقلال الصحراء الغربية، ويظهر ذلك في مواقفه إزاء الدول التي تعبر عن دعم موقف النظام المغربي أو التي توجي بالإقدام على ذلك. شهدنا منذ سنة 2021 سلسلة ردود وقرارات صادرة عن النظام الجزائري تعكس حقيقة دوره في ملف الصحراء الغربية، مثل استدعاء سفراء الدول للاحتجاج على فتح القنصليات بمدن الصحراء الغربية، وسحب السفير المعتمد، وتعليق عمليات التوطين البنكي للمعاملات التجارية (أي وقفا للاستيراد) كما في حالة إسبانيا في يونيو 2022، والتحرك لإبطال تغير موقف دول جديدة كما في الزيارات العاجلة إلى كينيا واثيوبيا بعد انتشار خبر قرب إعلان تبنيها للموقف المغربي... إلخ.

تتمة الصفحة 06

الإمبريالية المتغيرة

بقلم بيتر دروكر Peter Drucker*

أو فيتنام أثناء الحرب الباردة. هذا من شأنه تسهيل معارضة الناتو اليوم- عندما يكون لانضمام السويد إلى الناتو، على سبيل المثال، عواقب مباشرة في اضطهاد الأكراد في تركيا. (يطالب نظام أردوغان بتسليم نشطاء أكراد من السويد).

تسجل الإشارة إلى استمرارية الحرب الباردة، متمثلة في العائد الاقتصادي الذي يدره الدور العسكري للولايات المتحدة على رأس المال الأمريكي. كان هذا واضحا إبان الحرب الباردة، على سبيل المثال في عام 1985 عندما أفتق ريفان أوروبا أن تدعم التجارة الأمريكية بواسطة السماح بخفض قيمة الدولار، في مقابل ضمن يقضي بدفاع الولايات المتحدة عن أوروبا.

وكان الأمر واضحا بعد الحرب الباردة، حين استفادت الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والبريطانية مثل شل وشركة بريتيش بتروليوم من هزيمة صدام حسين على حساب شركات النفط الفرنسية والصينية، التي لم تدعم دولها المجهود الحربي الأمريكي. واليوم، لا تزال الشركات الأمريكية تستفيد من مزايا في أوروبا الشرقية لم تكن لتتمتع بها لولا دور واشنطن العسكري في المنطقة.

العولمة وتوالتها

باختصار: نحن نعيش، ولا نعيش، في العالم الإمبريالي الذي وصفه لينين. نعيش، ولا نعيش، في عالم الحرب الباردة.

هل ما زلنا نعيش في فترة العولمة النيوليبرالية؟ للإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى تمييز العولمة النيوليبرالية التي بدأت مع تآثر ريفان وأزمة الديون عام 198 عن الفترة اللاحقة من «العولمة المفرطة» (باقتباس المصطلح الذي صاغه الاقتصادي داني رودريك Dani Rodrik).

بعد سقوط سايفون عام 1975، وتحرير ماناغوا أثناء الثورة النيكاراغوية عام 1979، أعادت

الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، رغم أن التزام واشنطن بالدفاع عن الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية كان مقترنا بسعي إلى توزيع الكعكة الاستعمارية بين جميع أعضاء ساحة اللعب الرأسمالية. لقد استمر الدور العسكري المركزي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، وفي الواقع تخطف التحديات الرئيسية للرأسمالية بحد ذاتها. لا يزال الإنفاق العسكري للولايات المتحدة يمثل، حتى اليوم العالمي. ولا يزال حلف الناتو اليوم أحد الأدوات العسكرية العالمية للولايات المتحدة.

كان التهديد العسكري السوفيتي لأوروبا الغربية أكبر بكثير في أواخر الأربعينيات مما هو التهديد الروسي لدول الاتحاد الأوروبي اليوم. كانت القوات السوفيتية موجودة في برلين وبراغ وفيينا، في حين جرى بسرعة تسريح القوات الأمريكية التي وصلت إلى أوروبا الغربية تحت الضغط الشعبي بعد عام 1945.

رغم الدمار الذي لحق بالاتحاد السوفيتي إبان الحرب، كان التفوق العسكري التقليدي السوفيتي ساحقا بعد ذلك. كان يُنظر إلى الاحتكار النووي الأمريكي (الذي انت عام 1949) على أنه أمر حيوي لوقف تقدم السوفييت في حرب جديدة، وكان يُنظر إلى الشيوعيين الفرنسيين والإيطاليين على أنهم طاور خامس قوي. لا يملك بوتين حتى يصلاته مع البمين الأوروبي المتطرف شيئا مماثلا اليوم.

كانت المعارضة الماركسية لتأسيس الناتو عام 1949، حتى بين الماركسيين المناهضين للستالينية، قائمة على فهم الطابع العالمي للنظام الإمبريالي. ولا يزال هذا صحيحا حتى يومنا هذا. في الواقع، الأمر أكثر صحة اليوم، بعد أن صار حلف الناتو «خارج الحدود» بقصد تجنب «الإفلاس».

لا يشبه دور الناتو في أفغانستان 2001 إلى 2022 دوره في الجزائر

مهما كانت طريقة حدوث الأمر بالضبط، عكست العولمة النيوليبرالية على نطاق واسع المكاسب النسبية المحققة من قبل البلدان التابعة أثناء الحرب الباردة، المتأتبة إلى حد كبير بفضل الفضاء الجيوسياسي والسياسي الذي فتحة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

أعادت النيوليبرالية تأكيد الطابع الإمبريالي للنظام العالمي. ويتعارض هذا مع أطروحة توماس فريدمان Thomas Friedman القائلة بأن «العالم بلا تنوعات»، أي أن القوة الوطنية لا تُحدث فرقا اقتصاديا معتبرا في عالم معولم- وأطروحة أنطونيو نيجري Antonio Negri ومايكل هاردي Michael Hardt التي مفادها أننا نعيش جميعا في ظل «إمبراطورية» أقل تمايزا بدون مركز مهيمن.

يتبع



فرع فاس للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (حوار)

سياستها؟

مع الدينامية النضالية التي عرفتتها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، تحاول السلطات المحلية لجم المناضلين بتحريك المتابعات في حق مناظلي الجمعية، ولعل الرفيق ياسين بوعملات عن فرع فاس واد أمليل والرفيق بوشني الجناتي إدريسي لمثال على هذه المتابعات نتيجة شكايات كيدية. الهدف الأساسي من هذه المتابعات قمع وثني المناضلين عن تطوير الفعل النضالي والدفع بالفروع التي ينتمون إليها إلى القيام بالمزيد من المعارك.

5 * يوجد فرع فاس في جهة تعرف دينامية نضالية لفروع الجمعية (تازة، فاس، تاهلة، تاونات) هل هناك صبي لتنسيق الخطوات النضالية بين فروع الجمعية؟

كما يعلم الجميع أن هؤلاء المناضلين المتابعين ينتمون إلى فروع الوسط التي تعرف معارك توعوية (معركة الإضراب عن الطعام بفرعي تاونات وقرية با محمد...)، وهذا ما يطرح السؤال لماذا لا يجري تشكيل تنسيق جهوي يضم كل هذه الفروع، يقوم بمعركة موحدة على المستوى الجهوي، وهذا ينطبق ويتمشى مع أوراق الجمعية؟ كجواب على هذا السؤال فهو مطروح بين مناظلي هذه الفروع. لكن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه تشكيل هذا التنسيق الجهوي الموجود ميدانيا، لكنه لم ير النور بعد على مستوى الهيكلية.

فالتنسيق الميداني قائم من الناحية العملية، وقد خاضت فروع الوسط (فاس، تازة، قرية با محمد، تاهلة، تاونات، أوطاط الحاج، واد أمليل) معركة تضامنية جبارة مع مرضي اللذين خاضا إضرابا عن الطعام (بلغ 42 يوما) واعتصاما مع مناظلي فرع تاونات، واستطاعت هذه المعركة إجبار السلطة على الحوار والاستجابة لمطالب معطلي الفرع المشروعة.

حوارات عدة.

على سبيل المثال، فالعمال العرضيين تقاضون تعويضات هزيلة لا تصل حتى للحد الأدنى للأجور، دون أي وثيقة رسمية تثبت عملهم في المؤسسة. مفاجأة الكبرى كانت في توقيفهم بدعوى غياب الميزانية، رغم أن هناك ميزانية تقدر ب18 مليار سنتيم مخصصة للأجور. هذا يؤثر تساوالات حول مصير تلك الميزانية. من الجدير بالذكر أن رفاق الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع فاس الذين يشتغلون كعمال عرضيين، يعتمدون على هذا العمل كدخل رئيسي، و قد تم منحهم هذا العمل بعد معركة محلية وحوارات سابقة، مما يجعل من هذا الوضع حلاً مؤقتاً في أفق الولوج لأسلاك الوظيفة العمومية. ومع ذلك، لم يتم بعد إيجاد حل ممن يدي المسؤولية، من غير استمرار المعاناة وعدم وضوح الأفق المستقبلية.

بعد البرنامج النضالي الوارداً لاه، والذي امتد على طول أسبوعين، أيضاً المراسلات التي أرسلت من طرف الفرع إلى الجهات المسؤولة حيث لم تتلق اي تفاعل إيجابي لا من طرف «ولاية جهة» فاس-مكناس أو جماعة فاس. إذ صرح لنا ممثل ولاية فاس-مكناس- اي باشا اكدال- أثناء تتبع الرفاق الوجود المقدمة سابقا أكد لنا على أن الساهرين على تدبير الشأن المحلي عاجزين عن تقديم أي حلول لملف التشغيل ولا يتفكرون عليها مطلقاً. مضيفاً على أن الوجود التي كانت قد قدمت من طرف الباشا السابق خصوصاً تشغيل بعض المعطلين في الشركات التي فوض لها تدبير قطاعي النقل والنظافة في مدينة فاس حيث اضف الباشا على أن المعطلين معروفين باحتجاجاتهم ولا يمكن إدخال الفرع سنة 2021 في إضراب مفتوح عن الطعام واصل يومه السابع وا عشرين، توجّ بالاستجابة لمطالب الجمعية، تمثلت في مناصب في التعليم الأولي والمشاريع، إضافة إلى عمال عرضيين، لكن مع تماطل كبير حول مجموعة م خلاصات

4 * تشهد الجهة مجموعة من الانتخابات من طرف السلطة الخاضعي الفرع ياسين بوعملات، ضمن الاصط، يحيى دراكو، بوشني الجناتي (...). بماذا تترجون هذه الانتخابات، وما

حوار مع نعمان محب الدين : رئيس فرع فاس- الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

* 29 أكتوبر 2024: شكل نضالي رفوق باعتصام جزئي أمام ولاية الجهة.

* 31 أكتوبر 2024: شكل نضالي أمام جماعة فاس، تزامن مع شكل نضالي للجماهير الطلابية تحت لواء نقابتها العتيدة وأطمع تم تجسيد شكل موحد إلى جانهم.

4 نونبر 2024: توزيع المناشير بوسط المدينة كوسيلة توعوية لنشر المطالب وفتح نقاش مع الرأي العام المحلي حول حقوق حملة الشهادات المعطلين، حيث عرف تفاعل إيجابي من طرف الجماهير الشعبية.

5 نونبر 2024: شكل نضالي آخر أمام ولاية الجهة، حيث واجه المناضلون تدخلاً قمعياً ومنعاً من التوجه نحو باب الولاية، ما يبرز التضيق على الحق في الاحتجاج.

6 نونبر 2024: وزيع جديد للمناشير، بالأحياء الشعبية (عوينات الحجاج، انرجس، شارع بنعلي، حي ليرك) حيث لقي تفاعلاً إيجابياً آخر من الجماهير الشعبية، ما يعكس تنامي التعاطف والدعم الشعبي لقضية المعطلين.

* 7 نونبر 2024: شكل نضالي أمام جماعة فاس، تم نقله إلى ساحة فلورانس تضامناً مع الحالة الصحية الحرجة التي يمر بها المضررون عن الطعام، بحضور مجموعة من الإطارات التي لبثت الدعوة.

3 * كيف تعاملت السلطة مع نضالات الفرع ومطالبه؟ وهل هناك مكاسب تم تحقيقها؟

لم يُبد على المسؤولين أي تجاوب مع مطالب المعطلين إلى أن دخل الفرع سنة 2021 في إضراب مفتوح عن الطعام واصل يومه السابع وا عشرين، توجّ بالاستجابة لمطالب الجمعية، تمثلت في مناصب في التعليم الأولي والمشاريع، إضافة إلى عمال عرضيين، لكن مع تماطل كبير حول مجموعة م خلاصات

1 * هل يمكن أن نخدم لنا صورة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمدينة فاس، وتأثير ذلك على الحق في الشغل؟

لا تزال مدينة فاس، كبقية مدن المغرب، تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، تنعكس بشكل سلبي على أبناء المدينة بشكل عام، وعلى حملة الشهادات بشكل خاص، حيث لا تجد هذه الفئة فرص شغل توازن الشهادات المتحصل عليها. وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي الذي أثر بشكل واضح على قدرة السكان الشرائية، إضافة إلى تفشي البطالة، ومع هذه الأزمة الاقتصادية، بموازاة غياب المسؤولية في تدبير القطاعات الحيوية، سواء الصحة والنظافة والبنية التحتية، ولعل المحاكمات التي لحقت مسؤولية في مجلس المدينة دليل على غياب هذه المسؤولية.

أصدر فرع فاس تقريراً بتاريخ 21 نوفمبر 2024 حول التقرير الأخير الصادر عن «المدونية السامية للتخطيط»، تضمن أرقاماً حول البطالة، حيث حصلت جهة فاس-مكناس على الرتبة الثانية مما يفسر تفشي وانتشار البطالة في الجهة خصوصاً في صفوف حاملي الدبلومات والشواهد.

2 * متى تأسس فرع مدينة فاس؟ وما أهم المحطات النضالية التي خاضها؟

فرع فاس للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، منذ إعادة تأسيسه سنة 2018، يناضل من أجل التشغيل وضد هذه السياسات التي لم تتججج في تجاوز الأزمة من داخل مدينة فاس. ولمدة ثلاث سنوات قام الفرع المحلي بمجموعة من الأشكال النضالية (وقفات احتجاجية ومسيرات وإضرابات محدودة عن الطعام، اعتصام...).

مؤخراً خاض فرع فاس برنامجاً نضالياً على الشكل الآتي:



رأس المال البشري، أو وجه الرأسمالية البشع

بقلم رنو فيفيان Renaud Vivien

نعثر في صميم كل هذه التعريفات على الحاجة إلى زيادة إنتاجية العمال والعاملات من خلال الاستثمار في "رأس المال البشري". ومن شأن هذه الزيادة في الإنتاجية، وفقاً لهذه النظرية، أن تزيد من مكافئهم آلياً.

لفهم هذا المنطق بشكل كامل، علينا أن نعود بإيجاز إلى أصول المفهوم الذي صاغه في الستينيات تيودور شولتز Theodore Schultz



وخصوصاً غاري بيكر، وهما اقتصاديان من مدرسة شيكاغو، المعروفة جيداً لكونها قدمت المشورة لبيوشيه في تشيلي في السبعينيات واما على نطاق أوسع بصياغة خطط التقويم الهيكلية المستوحاة من النيوليبرالية التي فلدان البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على بلدان الجنوب الفقيرة منذ الثمانينيات فصاعداً.

مفهوم أعرج

كان تيودور شولتز، الحائز أيضاً على جائزة نوبل للاقتصاد، أول من طوّر مفهوم "رأس المال البشري" واستناداً إلى القطاع الزراعي، لكن غاري بيكر هو من عمق هذا المفهوم بدمج حساب "التكلفة والعائد" وتوسيع نطاقه ليشمل جميع القطاعات. وكان منطق كالتالي: كل عامل لديه رأس مال بشري هو نتيجة مواهبه الفطرية من ناحية، ونتيجة تعليمه وتدريبه المهني من ناحية أخرى. في عالم الإنتاج الرأسمالي، يُنظر إلى "رأس المال البشري" على أنه مخزون من شأنه أن يدر دخلاً. ويرى بيكر أن هذا المخزون إما أن يتراكم أو يبلى. . ويزداد عندما يستثمر الفرد في "رأس

« رأس المال البشري» تعبير همجي يخترق طولاً وعرضاً أدبيات مؤسسات الدولة المغربية، تصادفه في كل مكان بغزارة، وما ينشر رسمياً عن التعليم مثال بارز. يبتلع الجمهور المعرض للتجهيل والتنميط الفكري الرأسمالي، لكنه ينفذ أيضاً نقاداً حتى في الأدبيات النقابية، دليلاً، ضمن آخر، على الخراب الذهني الذي حل بالحركة العمالية وفقدانها التام للمناعة الفكرية، من جراء هجر المنطق الطبقي والتوغل بعيداً في استبطان الأيديولوجيا البرجوازية. تريباً ضد هذا السهم نحيل الحريصين والحريصات على سلامة قدراتهم العقلية النقدية على المقال التالي. (المناظرة-8)

مما لا شك فيه أن "رأس المال البشري" هو أحد أكثر المفاهيم رواجاً وفق الموضحة [3]. سقتصر هنا على تقديم تعريفاته الأكثر شيوعاً، بدءاً من تعريف منظره الرئيس، الاقتصادي الأمريكي غاري بيكر Gary Becker.

في كتابه "رأس المال البشري" Human Capital ، الصادر عام 1964، يعرّف غاري بيكر، الذي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد في عام 1992، "رأس المال البشري" بأنه "جميع القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد من خلال تراكم المعرفة العامة أو الخاصة والدراية الفنية وما إلى ذلك". ويعرفه جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz ، وهو فائز آخر بجائزة نوبل في الاقتصاد، بأنه "جميع المهارات والخبرات التي تجعل الأجراء أكثر إنتاجية". وينظر للبنك العالمي، فإن "رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والصحة التي يراكمها الناس على مدى العمر، مما يمكنهم من تحقيق مؤههم بما هم أعضاء منتجين في المجتمع" [4].

ثمة حديث متزايد عن "رأس المال البشري". وليس فقط من الاقتصاديين. ولكن ما هو "رأس المال البشري"؟ وما هي أسباب نجاحه؟ وما هو مفهوم المجتمع الذي يحيل عليه؟

في رحلتها إلى دافوس لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020، وصفت رئيسة الوزراء آنذاك صوفي وليميس العمال البلجيكيين على أنهم "رأس مال بشري مخلص ومرن وذو مهارات عالية" [1]. وكان هدفها: تشجيع الشركات على الاستثمار في اقتصاد البلد. إذا مرت هذه العبارة دون انتباه إليها، إلى حد كبير، فذلك لأن تعبير "رأس المال البشري"، الذي استخدمه جوزيف ستاين لأول مرة في عام 19 [2]، بات الآن على ألسنة الجميع؛ من المديرين إلى السياسيين والأكاديميين بمن فيهم الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد مؤخرًا إستر دولفو، والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي.

مفهوم وفق الوضحة



تتمة الصفحة 12

ايتها العاملة، أيها العامل الزراعيين، هذه بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية من مخاطر مبيدات الآفات :

تتمة الصفحة 09

رأس المال البشري، أو وجه الرأسمالية البشع

تتمة الصفحة 09

رغم زينو فيفيان Renaud Vivien



لاسيما في وقت تمزق فيه النزعة القومية، وكره الأجانب، وعدم المساواة، الديمقراطية وتؤدي إلى ظهور أنظمة مستبدة. إن التعليم في حد ذاته له قيمة جوهرية أكثر من كونه مجرد وسيلة لتحقيق غاية [14].

أداة صناعية لإضفاء شريحة على عدم المساواة الاجتماعية

يتيح مفهوم رأس المال البشري "البشري" أيضا تبريرا نظريا للاختلافات الدخل، وبالتالي إضفاء شرعية على عدم المساواة الاجتماعية. فوفقا لهذه النظرية، الأفراد أنفسهم مسؤولون رئيسيون (إن لم يكونوا الوحيدين) عن وضعهم الاجتماعي، لأنهم من يقرر في نهاية المطاف ما إذا كانوا سيستثمرون في "رأس مالهم البشري" أم لا.

إننا هنا إزاء جوهر الأيديولوجية النيوليبرالية القائمة على المسؤولية الفردية. أيديولوجية يستحق فيها الأفراد مصيرهم لأنهم أحرار في الاختيار. باختصار، الأشخاص فقراء لأنهم اتخذوا قرارات خاطئة ولم يبذلوا جهدا كافيا! تجدر الإشارة إلى أن هذه الأيديولوجية تعيث فسادا منذ الطفولة، حيث أنها تضغط على الأفراد منذ سن مبكرة جدًا، في المدرسة.

مع نظرية "رأس المال البشري" الأمر كله يتعلق بقوة الإرادة الفردية. لامساءة لا اشتغال النظام الرأسمالي، ولا يبدو عدم المساواة منذ الولادة عاملا محددًا. كما أن دور المؤسسات مثل المدارس، ومشاكل الإسكان، وبشكل أعم، الهشاشة الذي قد تنتج أيضًا عن أحداث غير متوقعة (حوادث الحياة الشهيرة مثل البطالة، ووفادة الزوج، وما إلى ذلك)، يتم استبعادها من المعادلة. ظروف عديدة خارجة عن الفرد تلعن في فكرة الاختيار الفردي ذاتها و التالي الاستحقاق (الجدارية).

عندما تسيطر الحسابات الاقتصادية على المجتمع بأكمله

لا يقتصر حساب التكلفة والعاقد الاقتصادي الذي يقوم عليه "رأس المال البشري" على قطاع التعليم، فمنظرة ج. بيكر، هو طبيعة اتجاه جديد يسمى "الإمبريالية الاقتصادية"، والذي يرى الاقتصاد في كل مكان. تقوم مقارنة بيكر الفكرية على تدوير جميع جوانب الحياة البشرية الزواج، والطلاق، والزنا، والإنجاب، والانتحار على خلق عالم أكثر عدلاً وسلاماً واستدامة.

التتمة صفحة 11

ماله البشري" [5]. ولكن قبل الاستثمار في أنفسهم، يقوم الأفراد، الذين يُنظر إليهم على أنهم كائنات عقلانية بحثة (من الناحية الاقتصادية) ولديهم إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات، بإجراء حساب "التكلفة-المنفعة" تلقائياً، بغض النظر عن أي اعتبارات اجتماعية أو نفسية أو الضرورة الاقتصادية المطلقة للعمل فوراً. تطابق المنفعة، في هذه النظرية، الأجرة، بينما تنتج التكاليف عن نفقات التعليم من رسوم مدرسة ومعدات وكذا الدخل الذي لن يحصل عليه الشخص خلال الوقت الذي يقضيه في التكوين.

وبعبارة أخرى، يقوم الأفراد بالمفاضلة بين العمل على الفور من جهة، وبين متابعة تكوين الدخل الحصول على دخل أعلى في المستقبل من الدخل الراهن... إلا أن هذه العلاقة السببية لا تستند إلى أي دليل تجريبي. في الواقع، لا توجد دراسات تثبت العلاقة بين مستويات التعليم وزيادة الإنتاجية وارتفاع الأجور [6].

بعض مفاتيح تفسير هذا النجاح العالمي

على الرغم من هذا الاستدلال، المفتقر إلى أي أساس تجريبي، بات "رأس المال البشري" الآن من أولويات البنك العالمي، الذي يستثمر فيه بكثافة [7]. حتى أنه أحدث، في عام 2019، مؤشر رأس المال البشري [8]، والذي يدعمه "أبطال رأس المال البشري [9]"، كما يطلق على أنفسهم العديد من قادة الحكومات والشركات والمنظمات الدولية.

كيف يمكننا فهم هذا النجاح؟ ثمة، من وجهة نظرنا، سببان رئيسيان. الأول مرتبط بأهداف التنمية المستدامة التي التزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بتحقيقها بحلول عام 2030، وبشكل أكثر تحديداً الهدف الرابع من أهداف التنمية

الاستدامة، وهو "ضمان المساواة في الحصول على تعليم جيد للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة" [10]. يتعين من خلال أهداف التنمية المستدامة أن يكون التعليم والتكوين، منطقيًا، في قلب الأولويات السياسية على المستويين الوطني والدولي. وبالإستمرار في "رأس المال البشري" سنعسى الحكومات والمنظمات الدولية إلى تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه من الناحية العملية، غالبًا ما يتم إلقاء الاستثمار في التعليم من خلال سداد

- لا يجب مطلقا التصرف في محلول الرش المتبقي بإلقائه في الترع أو على الأرض.

4. عند رحلة ما بعد الرش، يجب: - التقيد بفترة الانتظار، وهي الفترة بعد رش المبيد التي لا يج خلالها دخول الحقل. - التقيد بفترة الأمان، وهي الفترة بعد آخر رشه للمبيد التي لا يجب خلالها قطف المحصول. - عند استعمال غاز، مثل الفوسفين، يترك المكان لمدة يومين على الأقل، وعند الدخول يوضع قناع على الأنف والقم.

5. عند التخلص من فوارغ المبيدات، يجب:

- غسل العبوات البلاستيكية الفارغة بالماء ثلاث مرات ووضع المزيج في خزان الرش، ثم فقها، وحفظها في مكان آمن بعيدا عن مجاري المياه. - عدم استخدام العبوات الفارغة مطلقا لأي غرض آخر مثل تخزين المياه أو المواد الغذائية، ذلك أنه من العسير إزالة كل المبيد حتى مع استخدام الشطف الثلاثي.

- عندما تكون العبوات الوريقية فارغة افتحها بالقبض وانثر بقايا المبيد في أحد أوعية الخلط، وتخلص منها. - من الممكن التخلص من الأوعية الوريقية أو البلاستيكية بالدفن أو بالحرق ولكن بعيدا من مصادر المياه والمباني وتأكد من عدم وجود أفراد أو حيوانات باتجاه الريح للدخان لتحاكي احتمال استنشاقهم له.

- كم من الممكن التخلص من عبوات المبيدات الفارغة، عن طريق الجهات المختصة بهذه المهمة، إن وجدت. - يجب تخريم (أو ثقب) الأوعية المعدنية الفارغة وتهشيمها، لجعلها غير قابلة للاستخدام، ودفنها في حفرة لا يقل عمقها عن متر واحد، بعيدا من مصادر المياه (الترع....) أو المباني.

6. عند حفظ المبيدات، يجب:

- حفظها في عبواتها أصيلة. - عدم وضع المبيد في عبوات المياه أو المشروبات الغازية أو أية عبوات أخرى. - حفظها بعيدا عن رؤية ومتناول الأطفال وبعيدا عن المنزل. - عدم السماح للأطفال باستخدام المبيدات أو الاقتراب منها. - حفظها في أماكن مغلقة قابلة للتوهية وبعيدا عن أشعة الشمس. - تخزين المبيدات المشالة أسفل المبيدات الأخرى لتجنب التلوث في حال انسكاب المبيد. - احكام إغلاق عبوات المبيد بعد أخذ الكمية المناسبة منه.

ساعات الظهيرة أو ارتفاع درجات الحرارة أو هطول الأمطار.

- التوقف عن الرش أو التعفير في حال حدوث أي خلل في آلة الرش المستخدمة.

- الرش باتجاه الرياح، وتجنب الرش بعكس اتجاه الرياح.

- عدم لمس العين أو الفم عند الرش.

- عدم الرش في حالة الإصابة بجرح.

التخلص من كميات المبيد التي تتسكب على الأرض في بعض الحالات.

تنظيف آلات الرش بعد الانتهاء من استخدامها.

- غسل الأماكن الملوثة بالمبيد، فور تلوئها.

- التأكد من توفر الماء والصابون للتنظيف والغتسال وغسل القفازات والأحذية قبل خلعها.

- خلع الملابس الواقية فور الانتهاء من عملية الرش، وغسلها بالماء والصابون بعد خلعها مباشرة، وغسل كامل الجسم جيدا بالماء والصابون، وارتداء ملابس نظيفة.

- أو جمع الملابس الواقية في وعاء منفصل للقيام بغسلها جيدا لوحدها بعد كل استعمال وليس مع باقي الملابس قبل استخدامها ثانية والتخلص من الأحذية الجلدية الملوثة.

3. مطول الرش المتبقي غير المستخدم:

-القاعدة الأساسية هي ألا يتخلف عن عملية الرش أية كميات من المزيج أو المخلول. ولهذا يجب فقط تحضير الكمية الصحيحة للمساحة التي سيتم رشها. ويتطلب ذلك معرفة بالمساحة وجرعة استخدام المبيد وكمية المياه اللازمة واستخدام رشاشات معايرة بدقة. - من المخبوط أو المزيج في الخزان في نهاية الرش يجب رشها في الحقل مع التعجل في السير عن المعدل المعتاد حتى لا يكون تركيز المبيد في المساحة المعالجة مرتين عاليا.

كافية وبمقاسات ملائمة للعمال والعمال الذين يحتاجون إليها.

- ينبغي تدريب العمال والعمال الذين يحتاجون إلى معدات الوقاية بشأن استخدامها، كما ينبغي للعمال والعمال أن يستخدموا المعدات طيلة الفترة التي يتعرضون فيها للمخاطر التي تستدعي استخدامها بهدف الوقاية.

- ينبغي لأصحاب العمل أن يوفروا الإشراف ليلضمنوا أن المعدات تُستخدم على نحو ملائم. ينبغي لصاحب العمل أن يوفر ويصون كافة معدات الوقاية الشخصية اللازمة لتوفير السلامة أثناء استخدام المواد الكيميائية، وذلك دون أي تكلفة على العامل.

- ينبغي تنظيف وتخزين معدات الوقاية الشخصية في مكان العمل.

- ينبغي لأصحاب العمل أن يسعوا للحصول على النصح المهني المختص بشأن انتقاء ملابس الوقاية من مواد المبيدات.

- ينبغي للملابس الواقية من مواد المبيدات أن تكون مناسبة تماما للفرد الذي يستخدمها. ينبغي التشاور مع العمال وممثلهم بشأن الراحة وملاءمة بما يخص معدات الوقاية الشخصية.

- ينبغي لاتقاء ملابس الوقاية أن يأخذ بالحسبان قابلية المادة التي صنعت منها لمقاومة دخول المبيدات المعنية؛ ملاءمة التصميم، وما إذا كانت مناسبة للاستخدام الذي صنعت من أجله؛ البيئة التي ستستخدم فيها؛ ما تسببه من حرارة أو حساسية أثناء فترة الاستخدام.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

